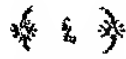


عنقول الواديين من شعار الشيخ علي قنبر التاهليين
في مسائل الطيغش للصديق العلامة المدقق
القاهرة السيد محمد طابدين الحسيني
رحمه الله تعالى ونفعنا
به امين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي عنا بالانعام * وعلما علم الاحكام * وامرنا بالطهارة من
 الاحداث والانجاس والاثام * لتأهل للثول بين يديه والقيام * والصلاة
 والسلام على سيدنا محمد خير الانام * المميز بين الحلال والحرام * وعلى
 اله واصحابه بدور التمام * ومصاحب الظلام (اما بعد) فيقول العبد
 المقتدر الى رب العالمين * محمد امين الشهير بابن عابدين * قفر الله تعالى
 ذنوبه * وملا من زلال العفو ذنوبه * انى طالعت مع بعض الاخوان
 الرسالة المؤلفة في مسائل الحبيب المسماة بذكر التأهلين * المنسوبة لافضل
 المتأخرين * الامام العالم العامل * المحقق المدقق الكامل * الشيخ محمد
 ابن پير على البركوى صاحب الطريقة الحمديه * وغيرها من المؤلفان
 السنيين * فوجدتها مع صغر حجمها * ولطافة نظمها * جامعة لغير
 فروع هذا الباب * عارفة عن التطويل والاسهاب * لم ننسج قريحة
 على منوالها * ولم نطفر عين بالنظر الى مثالها * فاردت ان اشرحها
 بشرح سهل عويصها * ويستخرج غوبصها * ويكشف نقابها * ويذلل صلابها
 وسعيتها منهل الواردين من بحار الفبض * على ذكر التأهلين في مسائل الحبيب
 فاقول مستعينا بالله تعالى ق حسن التمهيد * وبلوغ الاسنيه * قال المص
 رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل الربال على
 النساء قوامين) اى يقومون عليهن قيام الولاية على الرعية وان هذا كان
 الرجل امير امراته (وامرهم بوضوئهم) اى تذكرهن بما يلزم فليهن
 من الثواب والاسباب (والتأديب) اى التعليم وفي المقرب ان اى زنا

الادب اسم يقع على كل رياضة شهوة يخرج بها الانسان في فضله
من الغدسائل (وتعليم الدين) يطف خاص على عام اى تعليم
اصوله من العقائد وفروعه المتاج اليها في السال وفي هاتين الفقرتين
نلتصيح الى قوله تعالى الرجال قوامون على النساء الآية وقوله تعالى
واللائى تغافون نشوزهن فعطووهن الآية (والصلاة) اسم من التحلية
ومعناها الساء الكامل الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا ان نكل ذلك اليه
تعالى كما في شرح التأويلات وفضل العبارات على ما قال المرزوقي اللهم
صلى على محمد وعلى آل محمد وقيل التعظيم فاعني اللهم عظمه في الدنيا
باعتلا ذكره واثناؤه شريعته وفي الآخرة بتتميمه اجره وتشفيحه في امته
كما قال ابن الاثير كذا في شرح النقاية للقمهستاني (والسلام) اسم من
التسليم اى جعل الله بابا سالما من كل مكروه (صلى حبيب رب العالمين)
اى محبوبه (وعلى اله) اسم جهم لدوى القرى الله مبدلة عن الهرة
المبدلة عن الهاء عند البعض بين والواو عند الكوفيين والاول هو الحق
كما في المفتاح قمهستاني (واجتبايه) قال القمهستاني اى الذين امنوا مع
التحبة واو لحطة كما قال عامد المحدثين وانما اور على ماذهب اليه
الاصوليون من اشتراط ملازمة ستة اشهر فماتعدا الشغل كل صاحب
(هداة) جمع هاد من الهداية وهى الدلالة على ما يوصل الى الهدى
(الحق) ضد الباطل (وحناة) جمع حاتم من الجناية بالكسبر اى المنع
(الشرح) اسم لما شرعه الله تعالى لعباده من الاسكام (المنين) القوى
يقال من ككرم صلب (واعد) قال القمهستاني اى واحد من بعد الجدلية
ما سباني قالوا والاستئناف او اعطف الانشاء على مثله او على الخبر على نحو
قوله تعالى و بشر الذين امنوا الا يذلان مانى المشهور من الضعف ما لا يخفى
فان تقدير اما مشروط بان يكون ما بعد الشاء اسرا او نهيا فاعبها لا قبلها
او منسرا له كما في الرضى واما توهم اما فلم يعتبر احد من المحويين
والدارف متعلق بالامر المتفاد من المقام السال باناء في قوله (فقد)



كما في قولهم استبد ربك فان العبادة حق انتهى (اتفق الفقهاء) اي
المجتهدون (على فرضية علم الحال) اي العلم بحكم ما يحتاج اليه في وقت
احتياجه اليه قال في التارخايبه اختلاف الناس في اي علم طلبه فرض
في اي اقوال ثم قال والذي ينبغي ان يقطع بانه المراد هو العلم بما كلف
الله تعالى به لعباده فاذا بلغ الانسان ضحوة النهار مثلا يجب عليه معرفة
الله تعالى بصفاته بالنظر والاستدلال وتعلم كل حق الشهادة مع فهم معانيها
ثم ان عاش الى الظهر يجب تعلم الطهارة ثم تعلم علم الصلاة وهلم جرا فان
عاش الى رمضان يجب تعلم علم الصوم فان استنفاد مالا تعلم علم الزكاة
والج ان استطاعه وعاش الى اشهره وهكذا التدرج في علم سائر الافعال
المفروضة عنا انتهى (على كل من امن بالله) اي بوحدة الله سبحانه
ذاتا وصفات وافعالا (واليوم الآخر) هو يوم القيمة فانه اخر الاوقات
المحدودة وخصص بالذكر لانه يوم الجزاء فالايان به يحمل على العمل فمن
كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا (من نسوة) بالكسرة والضم
جمع المرأة من غير لفظها قاموس (ورجال) جمع رجل وهو الذكر من
بنى آدم اذا بلغ او مطلقا والمراد ههنا البالغ اذا علمت ذلك الاتفاق
(فعرفة) احكام (الدماء المخصصة بالنساء واجبة عليهن وعلى الأزواج
والاولياء) جمع ولي وهو العصبة فيجب على المرأة تعلم الاحكام وعلى
زوجها ان يعلمها ما يحتاج اليه منها ان علم والا اذن لها بالخروج والانفراج
بلا اذن وعلى من يلي امرها كالأب ان يعلمها كذلك (ولكن هذا) اي
علم الدماء المخصصة بالنساء مصه (كان) اي صار مثل فكانت هباء منبثا
(في زماننا) اي زمان المصه وقد توفي سنة ٩٨١ (من مجورا) اي
متروكا (بل صار كان لم يكن شيئا مذكورا) اضرب انشائي الى ما هو
اباغ لان ما هجر قد يكون معلوما وينزل العمل به بخلاف ما صار كانه لم
يوجد اصلا (لا يعرفون) اي اهل الزمان (بين السبعين والانس والاسنة)
في كثير من المسائل (ولا يعرفون بين الصحيحة من الدماء والادمار) عطف

في الدماء (و) بيز (القاسم) (عما) (ري) اي: يدروا نعل (امثليهم) اي افضلهم
او اعلمهم عند نفسه (يكتفي) حال او منقول ثان (بالمثون المشمورة) كالقعد وري
والكنز والوقاية والمنار المنية على الاستعصار (واكثر مسائل) هي المطالب
الى يبرهن عليها في العلم ويكون الفرض من ذلك العلم معرفة كذا في تعريفات السيد
الشريف قدس سره (السماء) الثلاثة السابقة (فيها مة مفودة والكتب البسوطية)
التي فيها هذه المسائل (لا يعلم الا قليل) لقلة وجودها ونعلا اعنائها (والا لكون)
اها (اكثرهم عن مطالعتها) في القاء وسرعة الملاحة ومطالعة اطلاع عليه
اي علمه (ماجز وعابل) بناء الجمل (واكثر نسخها) جمع نسخة بالضم
الشيخ في كتابه فيه (في باب نسخها تعريف) اي تغيير (و) دليل (مطالعة تفسير
او الاول تغيير بعض حروف الكلمة والثاني ابدالها بغيرها) اعدم الاشتغال به
اي باكثر نسخها (مذ) اي من (دهر دويل) فشكلها نسخته نسخة على
اخرى زاد النحر بف (وفي مسأله) اي باب الجهن (كثرة وصعوبة)
مال في البحر واعلم ان باب الجهن من فوائض الابواب خفية وصعوبة
التيهية ونفاريها وانما اعتنى به المشتقون واقرده محمد رحمه الله تعالى
في كتاب مستنقل ومعرفة مسائله من اعظم المهمات لما يعرّب عليها مالا
يعتني من الاحكام كالطهارة والصلاة وقراءة القرآن والحدود
والاستكفاف والمخ واللوغ والولي والطلاق والعدة والاستبراء وتبر
ذلك من الاحكام وكان من اعظم الواجبات لان معظم منزلة العلم بالشئ
بحسب منزلة تدبر الجمل به وممر الجمل بمسائل الجهن اسهل من
تدبر الجمل بغيرها فيجب الاعتناء به وقفا وان كان الكلام فيها طويلا
فان المستل يشوق الى ذلك ولا التفات الى كراهة اهل البدالة انتهى
(والخلافا وفي اختيار الشانغ) بالباء وهم المتأخرون عن الامام
والجمله من اهل المذهب دليل اختلاف طبقاتهم (وتصحيحهم ايضا
شالناد) فيه منهم ينسار قولاً وبه منهم يتعار قولاً انهم به تصحيح
هذا ربه منهم يصح هذا وقد قالوا اذا كان في المسألة تصحيحان فالأصح

بالتحيز لكن قد يكون أحد القولين الصحيحين أقوى لكونه ظاهر الرواية
أو مشى عليه أصحاب التون والشسروح أو أرفق بالناس أو غير ذلك مما
يشته في رد المختار على الدر المختار فيحصل لمن لا اهلية له اضطراب ولا
سيما عند كثرة الأقوال وعدم اطلاعه على الأصح مما قلنا قال المص
رحمه الله تعالى (فأردت أن أصنف رسالة) قال السيد قدس سره
الرسالة هي المجلة المشتملة على قابل من المسائل التي تكون من نوع واحد والمجلة
هي الصحيفة يكون فيها الحكم (حاوية) أي جامعة (لمسائله) أي باب الخيض
(اللزامة حاوية) بالجمعة أي خالية (عن ذكر خلاف ومباحث) بجمع بحث مثل
البحث قال السيد قدس سره البحث هو التخصيص والتفويض واصطلاحاً
هو إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال
(غير مهمة مقتصرة) صفة ثالثة لرسالة (على الأقوى والأصح والمختار
للقوى) أي لجواب السامعة (مسئلة) بالبناء للأعلى أو المفعول بسبب
رابعة لرسالة (الضبط) لما تفرق في غيرها من المسائل (والفهم رجاء)
حالة لقوله فأردت (أن تكون) أي الرسالة (لي ذخراً) بضم الذال
وسكون الخاء المجهتين أي ذخيرة ادخرها وادخارها (في العقب) أي
الآخرة (فيما بها الناظر إليها بالله العظيم لا تجل في الخطئة) مصدر
فعل بالتشديد للنسبة مثل فسقته إذا نسبته إلى الفسق (بمجرد رؤيتك)
أي رؤيتك المجردة (فيها) أي في الرسالة (المخالفة) مفعول ثان لرؤية
(لظاهر بعض الكتب المشهورة) فكهم في بعضها ما هو خلاف الصحيح
بل ما هو خطأ صريح أو ما هو مصروف عن الظاهر مما لا يعرفه إلا
الفقيه الماهر (فعمى) أي أشفق وأخاف عليك أن يكون الخطي أنت
لعدم اطلاعتك وكفى من خطأ المخاطب بقوله (أن تخطي) ابن اخت
منالك) لأن المراد باخت خالته أمه والمراد بابنها نفسه قال المص إذا
كان تخطي بالبناء للمخاطب بها يكون مفعولاً أو يكون ابن مفعولاً إذا كان
بالبناء يكون الفعل لازماً والابن فاعله (ذكر من الذين هلكوا

في المهلك) لان الخطأ في المسائل الدينية كالملاكمة ولذا سماع
 اطلاق الميت على الجاهل والى على العالم او من كان ميتا فاجيبناه
 (قال) هل من الخطأ في هذه الرسالة بقدر الامكان معه (قد صرفت
 شطرا من عمرى) اى حصصه وافرة منه وفي المغرب شطرا كل شئ
 نفسه وقوله في الخائن تقعد شطرا عمرها على تسمية البعض شطرا توسعا
 في الكلام واستكثارا للقليل (في ضبط هذا الباب حتى ميزت بفضل الله
 بين القسور) بالكسر عث الشئ خلة قذا وعرضا قاموس (والباب) بالضم
 خالص كل شئ كما في الصحاح (والسمين والمهزول) ضده (والصحيح
 والمعلول) في القاموس العلة بالكسر المرض على يهل وانزل وعله الله فهو
 مهل وعليل ولا نقل معلول والمنكحون يستعملونها (والجيد) بالفتح والتشديد
 (والردى) ضده (والضعيف والقوى ورجحت) عطف على ميزت
 (باسم الترجيح) اى الاقوية (المعبرة) عند اهل هذا الشأن (ماهو
 الراجح) اى في نفس الامر (من الاقوال والاختيارات) الصادرة
 (من الأئمة) المجتهدين في المذهب او اهل الاستنباط من القواعد لما
 لانص فيه من المجتهدين او اهل الانشار والترجيح لما فيه روايتان عن
 المجتهد او قولان لاهل الاستنباط (خارج البعس) مرتبط بما مر من
 انتهى عن الجهل وتعليله بانقائا المص لما كتبه اى اذا علمت ذلك فاعد
 بصرك اذا اشكل عليك شئ (كرتين) اى مرة بعد مرة كما في الابه
 فلما اراد بانانية التكرير والتكرير كما في قولهم اسبك وسعدك (وتامل)
 بعين بصيرتك (ما كتبتا مرتين) اراد به التكرار ايضا (واعرضه) اى
 ما كتبه (على افروخ) اى ما شاء سبه من مسائل علم الفقه (و) على
 (الامور) اى الادلة الدللية السبعة ذالى هى الكتاب والسنة والاجماع
 والقياس (و) على (قرائن القول) اى هو الادلة المذكورة
 (والمعمل) اى الادلة الدللية السبعة من ابد الادلة السبعة
 (اعلم) سلام على (و) على كونه ما كتبه حقا ايا (وانظر له)

رحم خارج من فرج داخل ولو حكمها فاحتز عما لو ولدت من جرح يطنها
فهي ذات جرح وان ثبت له احكام الولد من انقضاء عدة ونحوه الا اذا
سال الدم من الرحم وخرج من الفرع الداخل فتنفسا كما في البحر والنهر
وسبائي ودخل بقوله ولو حكمها الطهر المتخيل وما سوى البياض الخالص
وما لو ولدت وام تر دما فالحققاتها تصير نفسا كما في الدر والبحر وسبائي
(عقب خروج اكثر ولد) ولو منقطعها عضوا عضوا لا اقله فتوضأ
ان قدرت او نعيم وتوى بصلاة در ووصف الولد بقوله (لم يسبه ولد
مذ) اي من (اقل من ستة اشهر) احترازا عن ثانی التوامين فانه لا يكون
نفاسا في الاصح مص بل هو من الاول فقط واذا كان بينهما ستة اشهر
فاكثر فالنفاس من كل واحد منهما (والاستحاضة) افقة مصدر استحيضت
المرأة فهي مستحاضة قال في القاموس والمستحاضة من يسيل دمها لامن
الحيض بل من عرف العاذل (و) الحال انه (يسمى دما فاسدا) وهو
سبعة كما سيأتي في اخر الفصل الرابع ان شاء الله تعالى
وشهرطا (دم ولو حكمها) لا يدخل الا لو ان مص (خارج من فرج
داخل لامن رحم) وعلامته ان لا رائحة له ودم الحين منين الرائحة بحر
(والدم الصحيح ما لا ينقص من ثلثة) اي عن ادنى مدة الحيض (ولا
يزيد على العشرة) اي اكثر المدة (في الحيض) اما حقيقة او حكميا بان
يزيد على مادتها مص اي فانه اذا زاد على العادة حتى حارز العشرة فاعا
تزد على مادتها ويكون مارانه في ايام مادتها دما صحيحا كانه لم يزد على
العشرة ويكون الرائد على العادة استحاضة وهو دم فاسد والمطل ان
الدم اذا انتطع قبل تجاوز العشرة فهو دم صحيح لانه لم يزد عليها
حقيقة واذا تجاوزها حاراه في ايام العادة حيش ويجعل كان الدم انتطع
على العادة ولم يتجاوز العشرة حكمها فليعامل (ولا) يزيد (على الاربعين
في النفاس) اما حقيقة او حكميا كما سبق منه وذولا (ولا يكون في ا
طريقه دم ولو حكمها) اي نحو العشرة والذكره ام يطهر الى مراده

وهو زائد على ما في المنيط وتعبه في تعريف الدم الصحيح وأعله احترازاً
 عما لو كان طهراً في أحد طرفه دم كما لو رأت المبتدأة يوماً واربعة
 عشر طهر أو يوماً دماً كانت العشرة الأولى حيضاً وهي دم غير صحيح
 أو قوع الدم في طرفه الأول وكذا أو وقع في دارفه كما لو رأت المعتادة
 دماً عادتها يوماً دماً ثم عشرة طهراً أو يوماً دماً فإن العشرة الطهر حيض
 إن كانت كلها عادتها والارادت إلى العادة هذا ما طهر في هنا لكن لا ينبغي
 أن ذلك خارج بقوله ولا يريد على العشرة لأن الرادة هنا موجودة فإن
 الطهر المخلل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً تبطل كالدم
 الزوال كما سيأتي وايضا فإن اقتضاه على تعريف الدم الصحيح بعد قوله
 والاستحاضة وتسمى دماً فاسداً الخ يعني أن الدم الراسد المقابل للصحيح
 هو دم الاستحاضة اكتفى بتعريف الاستحاضة عن تعريفه فيقيد أن
 الحيض لا يكون دماً فاسداً فكون العشرة في المائتين المذكورين دماً
 صحيحاً فلم يسمح إلا برأيهما الذي شاع في كلامهم إطلاق الدم العاسد على
 ما جاوز العشرة مع أن العشرة من طهراً (والطهر الطاهر) الشامل للأقسام
 الأربعة الآتية (ما لا يكون حيضاً ولا نفاساً) وفيه أن بعض أقسامه قد
 يكون مناساً كالطهر المخلل بين الدمين إلا أن يراد بالاطلاق
 ما يصرف إليه اسم الطهر عند الإطلاق (والطهر الصحيح) في الطاهر
 والمعنى (ما) أي دماء (لا يكون أهل من ستة عشر يوماً) بأن يكون
 خمسة عشر فأكثر لأن ما دون ذلك طهر فاسد تبطل كالدم المزال كما ذكرنا
 وسأيت هذه (ولا يشوبه) أي شوائبه (دم) أصلاً لأن أوله ولا وسطه ولا
 في آخره ولو كان خمسة عشر أو أكثر من طهراً دم فاسداً كما وردت المبتدأة
 أسد عشر يوماً وما و... عشر طهر ثم استقر بها الدم فاسداً فاسداً فاسداً على
 العشر والناس صحيح الماهر إلا أن كمال ستة عشر أو أكثر فاسد يعني لأن
 اليوم المأثر عشر أو أقل فيه فهو من طهر الطهر أو... الطهر دم
 في أوله فاسد ولا يأتى به العادة بالمائة من اليوم إلا لو حصر في المصنف

يكن حيضاً) اما لو حاد قبل تمام خمسة عشر من حين الانقطاع بان عاد في اليوم العاشر او قبله كان كله حيضاً وان بعده كانت العشرة فقط - حيضاً او ايام العادة فقط او معتادة لان الطهر الناقص كالدم المتوالي كما مر وبأني (واكثر) اي الحيض (عشرة كذلك) اي مقدرة مع ايامها بالساعات اعني مائتين واربعين ساعة انهم ذكر في التواريخ انها لو اخبرت المقتضى بانها طهرت في الحادي عشر اخذها بعشرة او في العاشر اخذ بتسعة ولا يستقصي في الساعات الا بعشر عليها الامر وهكذا يفعل في جميع الصور الا في اقل الحيض واقل الطهر بخافة النقص عن الاقل زاد القهستاني عن حاشية الهداية ان عليه الفتوى ومثله في معراج الدراية (واقل النفاس لاحد له) بل هو ما يوجد ولو ساعة (حتى اذا ولدت فانقطع الدم) عقب ذلك (تنسل ونصلي) فليس له نصيب الا اذا اخنجر اليه لعدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فقالت مضت عدتي فقدره الامام بخمسة وعشرين يوماً وبعدها خمسة عشر طهر ثم ثلاث - بعض كل حيضة خمسة ايام ثم طهران بين الحيضتين ثلاثون يوماً فاقل مدة تصدق فيها عنده خمسة وعشرون يوماً وروى عنه مائة يوم باعتبار اكثر الحيض وقدره الثاني باحد عشر فتصدق بخمسة وستين يوماً احد عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بتسعة ايام بينها طهران بثلاثين وقدره الثالث بساعة فتصدق بعدها باربعة وخمسين وتتمام ذلك في السراج وحواشتنا على الدر المختار (واكثر) اي النفاس (اربعون يوماً) وقد علم اجمالاً مما مر من بيان اكثر الحيض والنفاس وان الرأى عليه لا يكون حيضاً ولا نفاساً ان الدم الصحيح لا يفقد دم صحيح وجانب (فالحيضان لا يتواليان) بل الثاني منهما استعجنه وكذا في الاحمر من مذهب اي في فوائده (وكذا النفاسان والنفاس والحيض بل لا بد من صهر) تام فاصل (بينهما) اي بين كل اثنين من الحيضين والنفاسين والحيض والنفاس (واقل الطاهر) المذكور سابق فهو (في حق النفاسين

سنة أشهر) لأنه أدنى مدة الحمل فلو فصل أقل من ذلك كانا توأمين
والنفاس من الأول فقط كما مر ويأتي (وفي) حق (غيرهما) من
حيضتين أو حيض ونفاس (خمس عشرة يوما) وإن كان أقل من
ذلك فالثاني استحاضة مصفاة ومع ذلك الطهر التام بين دميتين
(فالدمان المحيطان به حيضان) وكذا الحكم في الأكثر بطريق أولى
مص أي الأكثر من طهر خمسة عشر (إن بلغ كل أصابا) ثلاثة أو
أكثر (ولم يمنع مانع ولا) أي وإن لم يبلغ أصابا أو منع مانع
من الحيض مثل كونها حاملا أو كونه زائدا على عادتها مجازا
للعشرة (فاستحاضة أو نفاس) صورته امرأة رأت دما حال
حيضها خمسة أيام ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم ولدت ورات
دما فقدم الثاني نفاس والدم الأول استحاضة مع أنها مكنتان بالطهر
عنه نفيه بل أطلق الطهر فشمل الصحيح الفاسد بعد كونه تاما فالطهر التام
الفاسد وهو الذي خالطه دم كما مر يفصل بين الدميتين وإنما يفسد من حيث
أنه لا يصلح لنصب العادة في البداية لأن ثبت الفصل وعدمه كما يطهر في الفصل
الرابع وروح ولورات ثلاثة دما كعادتها ثم خمسة عشر طهرا ثم يوما دما ثم يوما
طهرا ثم ثلاثة دما فالثلاثة الأولى والاحيرة حيضان أو حود طهرت بغيرها
وإن كان فاسدا منها صلت فيه يوما بدم (والطهر الناقص) عن أقله
(كالدمل النوال) لأنه طهر فاسد كما في الهداية (لا يفصل بين الدميتين) بل
يجعل الكل حيضا إن لم يزد على العشرة والا فالزائد عام أو على العادة
استحاضة (مطلقا) أي سواء كان أقل من ثلاثة أيام وهو بالاتفاق أو أزيد
وسواء كان ذلك الأزيد مثل الدميتين المتطابقتين أو أقل أو أكثر وسواء كان
في مدة الحيض أو لا عند أبي يوسف فهو رات وهو قول أبي حنيفة آخره وعابيه
في زبدية الحيض بالطهر وجمعا بينهما إذا أسقط الدم بطريقه فلو
رأت دما يوما دما وراة عشر دما أي يوما دما والعشرة الأولى
حيض ولو رأت العادة دما عادت يوما دما رة عشر طهرا و يوما دما

فالعشرة الطهر حيض ان كانت عادتها والا ردت الى عادتها وعند محمد
الطهر النافس لا يفصل او مثل الدمين او اقل في مدة الحيض ولو اكثر
فصل ان بلغ ثلاثا فاكثر ثم ان كان في كل من الجائنين فصال فالسابق
حيض ولو في احدهما فهو الحيض والا فالكل استحاضة ولا يجوز
عنده بدأ الحيض ولا ختمه بالطهر فلو رأت مبتدأة يوما دما ويومين
طهرا ويوما دما فالاربعة حيض اتفاقا لان الطهر دون ثلاث ولو
رأت يوما دما وثلاثة طهرا ويومين دما فالسنة حيض الاستواء ولو
رأت ثلاثة دما وخمسة طهرا ويوما دما فالثلاثة حيض لقلة الطهر
فيسار فاصلا هذا خلاصة ما في مسرود الهداية وغيرها وفي
المسئلة ست روايات وهما تان اشهرها وقد صحح رواية محمد في المبسوط
والحيط وصليها الفتوى وفي السراج وكثير من المتأخرين افنوا بقول
ابي يوسف لانه اسهل على المفتي والمستفتي وفي الهداية والاخذ به ايسر
وفي الفتح وهو الاولى (وسيجي ان شاء الله تعالى) في الفصل الثاني
بعض ذلك (وكذا الطهر النفاس) المنفل بين الدمين (في النفاس)
لا يفصل بينهما ويجعل كالدم المتوالي حتى او ولدت فانقطع دمها ثم رأت
اشر الاربعين دما فكله نفاس كما مر وسيأتي في الفصل الثاني ثم اعلم
ان عدم فصله خاص بما اذا كان الدم الثاني في مدة الاربعين لا بعدها
ولذا قال في السراج ثم الطهر المتخالف بين دمي النفاس لا يفصل وان كثر
الح فقبوله بين دمي النفاس صريح في ان الدم الثاني في مدة الاربعين
والا فلو كان لا يفصل مما قلنا ان من ولدت ورأت عشرين دما ثم
طهرت ستة او اثنين ثم رأت الدم ان يكون ذلك الطهر كالدم المتوالي
ولا فائده لكن اذا وقع الدم الثاني خارج الاربعين فان كان الطهر
المتخالف تاما فصل بينهما ولم يجعل كالدم المتوالي وان كان نافعا لم يفصل
لانه لا يفصل في الحيض ففي النفاس اول لان الطهر النافس فاصلا
في نفسه بخلاف التام بوضوح ما قلنا ما في الحيط او رأت خمسة دما وخمسة

عشر دلمرا وخمسة دما وخمسة عشر طهرا ثم استقر الدم فعنده نفاسها
خمسمة وتسعون لانه لا حبرة بالطهر الاول لاحاطة الدم بطرفيه والثاني
مستبر لان به تم الاربعون ولو رأت ثلاثين دما وعشرة طهرا ويوما دما
فمعد ابى يوسف الاربعون نفاس لانه يغتم انفس بالطهر ويقلب الطهر نقاسا
ياحاطة الدم به كما سيأتى وعند محمد الثلاثون نفاس انتهى فقوله لان به تم الاربعون
اى فكان الدم الثانى واقعا بعدها فكون حبضا لوجود الطهر الفاصل فمعد
ما طهر لى والله تعالى اعلم (واكثر الطهر لاحدله) بل قد يستغرق العمر (الاعتد)
الحاجة الى (نصب العادة) عند استقرار الدم (ويجى ان شاء الله تعالى) تفصيل
ذلك فى الفصل الرابع (والعادة تثبت بمرة واحدة فى الحيض والنفاس)
هذا قول ابى يوسف وابى حنيفة اخرا قال فى المحيط وبه يفتى وفى موضع
اخر وعليه الفتوى هذا فى الحيض اما فى النفاس فتشقق عليه مصه قلت
وكذا المبتدأة بالحيض تثبت العادة لها بمرة واحدة اتفاقا كما فى السراج وانما
الخلافا فى المعتادة اذا رأت ما يتألف عادتيا مرة واحدة هل يصير ذلك
المتألف مادة لها ام لا بل قد من تكراره مرتين بيان ذلك لو كانت
عادتيا خمسة من اول الشهر فرأت ستة فهي حبض اتفاقا لكن عندها
يصير ذلك عادة فاذا استقر بها الدم فى الشهر الثانى ترد الى اخر ما رأت
وعند محمد الى العادة القديمة ولو رأت السنة مرتين رد اليها عند الاستقرار
اتفاقا وقامد فى السراج وقوله (دما او طهرا) منصوصان على التمييز
(ان كانا مجتمعين) بخلاف الفاسدين كما اوضحناه فى اخر الشوع الاول
(وتأمل كذلك) اى بمرة واحدة فى الحيض والنفاس دما او طهرا
وفيه الخلاف المار لكن هذا فى العادة الاصلية وهى ان ترى دميين متتقين
وطهرين متتقين على الولاء او اكثر لا بالعلية بان ترى اطمارا متتقة
ودماء متتقة فانها متتقة برؤية المتألف اتفاقا نهر وقام ذلك فى الفتخ
وغيره (زمانا) غير ممول عن الفاعل (بان لم تر فيه) اى فى زمان

عاداتها كما لو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر ففُضت ولم تر فيها ولا في بقية الشهر أو رات بعدها خمسة (أو رات) الخمسة (قبله) أي قبل زمان عاداتها ولم تر فيه وإنما فص على القليلة مع أنها داخلية في قوله بأن لم تر فيه لأن الانتقال فيها حصل قبل عدم الرؤية فيه فأمل (و) تنقل (عددا أن رات ما يخالفه) أي العدد (صححها) حال من معمول رات وقوله (طهرا أو دما) بدل من صححها أو عطف بيان كما لو كانت عاداتها خمسة حيضا وخمسة وعشرين طهرا فرات في أيامها ثلاثة دما وخمسة وعشرين طهرا أو خمسة دما وثلاثة وعشرين طهرا (أو) رات ما يخالفه حالة كونه المرئي (دما فاسدا جاوز العشرة ووقع) من آخره (نصاب) ثلاثة أيام فأكثر (في بعض) أيام (العادة وبعضها) أي ووقع بعض العادة (من الطهر الصحيح) مثاله عاداتها خمسة من أول الشهر فرات الدم سبعة قبله وأربعة في أوله وانقطع فمذا دم فاسد لأنه جاوز العشرة ووقع منه نصاب الحيض في بعض أيام العادة وبعضها الباقي وهو الخامس وقع من الطهر الصحيح فترد إلى عاداتها من حيث المكان دون العدد لأن الخامس لم يقع بعده دم حتى يجهل حينها لأن أبا يوسف وإن كان يجيز ختم الحيض بالطهر لكن بشرطه عنده إحاطة الدم بطريق الطهر كما قدمناه وقد تنقل عددا وزمانا وهو ظاهر وسأتي تفصيل هذا المحل في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى ﴿١﴾ وأما الفصول في عطف على قوله أما المقدمة (فستة الفصل الأول في) بيان (ابتداء ثبوت الدعاء الثلاثة) الحيض والتفاس والاستحاضة (و) بيان (انتهائه) أي انتهاء ثبوتها الذي يزول به أحكامها ﴿٢﴾ في بيان (الكراهة) بوزن فلعل (أما الأول فعند ظهور الدم بأن خرج من الفرج العاقل) إلى الفرج الخارج والأول وهو المدور بمنزلة الدبر أو الاحليل والثاني وهو الطويل بمنزلة اللتين أو القلفة (أو) لم يتبدل عند النزح الدايل بل (سماوى) أي ساوى (مرفق) والد هو هذا الدم (كأية العادة) بل (البر

من الاحليل) بالكسر مخرج البول من ذكر الانسان واللين من الثدي قاموس
والمراد هنا الاول (والدير) بضم و بفتحين (والفرج بان ساوى الحرف)
من احد هذه الخارج (ينقض به الوضوء) سواء كان دما او بولا
او ماء (مما لا) اي قليلا كان او كثيرا (ويثبت به) اي بما ظهر
(النفاس) والمبيض ان كان دما صحيحا (يعنى بان كان بعد خروج الولد
او اكثره في النفاس ولم ينقص عن ثلاثة في المبيض) من بنت تسع
سنتين او اكثر (ويثبت به باروضها قال في المصباح البرهاني واكثر مشايخ زماننا
على هذا انتهى) وعليه الفتوى سراج وهو المختار وقيل ست وقيل
سبع وقيل اثنا عشر فتح (ان احس) بصفة المجهول ولم يقل احسب
ليدل فيه حديث الرجال والنساء (ابتداء نزوله) اي الدم ونحوه
كالبول (وام يظهر) الى حرف المخرج (او منع) بصفة المجهول ايضا
معطوفاً على لم يظهر (منه) اي من ظهوره (بالشد) على ظاهر
المخرج بنحو خرقة (او الاحتشاش) في باطنه بنحو فطنة (فليس له
حكم) اي لا يفتقر به الوضوء ولا يثبت به الميض وقبل يثبت بمجرد
الاحساس بما قد منه (وان منع بعد الظهور اولا فالمبيض والنفاس
باقيان) اي لا يبرول بهذا المنع حكمها الثابت بالظهور اولا كما لو خرج
منه المنع ومنع باقيد عن النروح فان لا نزول الجنابة (دون الاستحاضة)
ذاته اذا ذكر منع دسها زال حكمها (واما) الكلام (في) حكم الخارج
من (غير الحليلين) النبل والدير (فلا حكم للظهور والمباذاة) بمجردهما
(بل لا بد من النروح) واو بالخارج كغيره في الاستحاضة خلافا لما في
المرآة والمهر من ان الخارج غير معبر كما او فتنه في رد المهر (و)
لا بد ايضا من (الدليل) وتختلف في تفسيره في الحديث من اي
منه ان يظهر في غير موضع عند اذا اغم على رأس الخارج وصار
الزور راسه في الاستحاضة لا في غير ذلك من الدرامة الثاني
انما هو في المهر من ان الخارج غير معبر

الاولى والمراد السيلان ولو بالقوة حتى لو مسح كمالا خرج او وضع ثيابه
قطنية او التي عليه رمادا او ترابا ثم ظهر ثانيا فتربه ثم وثم فانه يجمع فان
كان بحيث لو تركه سال بغلبة الظن نقض قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس
واحد مرة بعد اخرى فلو في مجلس فلا كما في التارخايه والبحر (الى ما)
اي موضع من البدن (يجب تطهيره في الغسل) من الجنابة وعم التطهير
المسح كما لو لم يمكنه غسل راسه اعذر وامكنه مسحه فخرج منه دم وسال
اليه والمراد سيلانه اليه ولو حكما فيشمل ما لو اقتصد ولم يتلطف راس الجرح
فانه ناقض مع انه سأل الى الارض دون البدن وكذا لو مص العاق
او الفراد الكبير الدم وخرج ما لو سأل في داخل العين او باطن الجرح
فانه موضع لا يجب تطهيره لانه مضر وزاد في الفتح بعد قوله يجب او يتنب
وابنه في البحر بقولهم اذا نزل الدم الى فصية الانف نقض اي لان
المياومة في الاستشفاء الى ما اشتد من الانف مسنونة وقام تحقيق ذلك
في حواشينا رد المختار (في نقض الوضوء) متعلق بمعنى النفي في قوله فلا
حكم وقوله بل لا بد او بالظهور والخروج لكن يحتاج الى تكلف تأمل (فلو منع
الجرح السائل من السيلان انفي العذر) بلا خلاف و ذلك واجب
بالقدر الممكن ولو بصلاته موما قائما او قاعدا كما سيأتي تفصيله اخر
الرسالة ان شاء الله تعالى (كالا مضاضة) في اصح القولين وقيل
انها كالخيط (وفي النفاس لا بد) في ثبوت حكمه (مع ذلك) اي مع
خروج الدم من الفرج الداخل (من خروج اكثر الولد) هذا اصح
الاقوال وفي الملاصقة ان خرج الاقل لا يكون نفسا فان لم يصل تكون
ماضية فتؤتى بقدر او بحفرة صغيرة ويجلس هناك كيلا تؤذى الولد
وعند محمد لا بد من خروج كله (فان ولدت ولم ير دما فعليها
الغسل) هذا قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف اولا ثم رجع ابو يوسف
وقال هي طاهرة لا غسل عليها واكثر المشايخ اخذوا بقول ابي حنيفة وبه
يشترى الصدر الشهيد كذا في المحيط وصحته في التطهيرية والمرايح وكان

هو المذهب بحر (لان الولد لا ينفك عن بلة) بالكسر والتشديد اى
 رطوبته (دم) كذا حال في الفتح وحال الزيلعى بان نفس خروج الولد
 نفاس اى واوام يوجد معه بلة اصلا وهو صريح في انها تصبح نفساء
 وبه صرح في النهاية ايضا وبه يدفع ما في النهر من ان وجوب النفاس
 بالحياء كما صرحوا به فلا يلزم منه كونها نفساء وقامه فيها علقته
 على البحر (ولو خرج الولد من غير الفرج) كخرج بطنها (ان خرج
 الدم من الفرج نفاس والا فلا) لكن تنقض به العدة ونفسير الامة
 ان واد ولو علق طلقها بولادتها وقع لوجود الشرط بحر (والسقط)
 بالمركات الثلاث الولد بسقط من بطن امه ميتا وهو مستين الخلق والا
 فليس بسقط كذا في المغرب فقوله (ان استبان بعض خلقه) ابيان انه
 لا يشترط استئذان الكل بل يكفي البعض (كالشعر والظفر) واليد والرجل
 والاصبع (فولد) اى فهو ولد نصبر به نفساء وتثبت لها بقية الاحكام
 من ادة نفساء العدة ونحوها مما علمته آذنا وزاد في البحر عن النهاية ولا
 يكون ماراته قبل اسقاطه حينما اى لانها حامل والحامل لا تحيض كما
 حر (والا) يستبرئ شئ من خلقه (فلا) يكون ولدا ولا تثبت به هذه
 الاحكام (وان كرر ماراته من الدم) بعد اسقاطه (حيض ان بلغ نصائبا)
 ثلاثة ايام فاكثر (وتقدمه طهر تام) ليكون فاصلا بين هذا الحيض
 وحيض دله (والا) يوجد واحد من هذين الشرطين او فقد احدهما
 وقفا (واستحاضة) ولو لم تعلم انه مستبرئ ام لا بان اسقطته في المنخرج مثلا
 وان خرج بها الدم فسيأتى - كذا ان شاء الله تعالى في آخر الفصل الخامس
 (وار ولدت وادى او اكثر في بطن واحد بان كان بين كل ولدين
 اول من ستة اشهر) ولو بين الاول والثالث اكثر منها في الاصح بحر
 (بالنفاس من الاول فقط) هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو
 الصحيح ومحمد بن النضر كذا في التارخايد والطاهر ان المراد
 ان النفاس من الاول فقط لا من الثاني لان ان انقضت العدة من الاخير

كما في التنوير لعلمه بفراغ الرحم ولا يكون الا بخروج كل ما فيه وام
بين حكم ما رآه بعد الاول وكتب في الهامش قالوا والباقي استحصاضة
وهذا على الاطلاق في المتوسط لان السائل لا يحض واما في الانتير
فيتعين ان يقيد بما اذا لم يكن جعله حبضا بان لم يحض بعد انقطاع
النفاس خمسة عشر يوما او لم تحض عاده الاولى او عشرون في المبتدأة
او كان اقل من ثلاثة ايام والا فينبغي ان يكون حبضا انتهى * قات
والمتوسط ايضا ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا كان بعد تمام
الاربعة من الاول لما في البحر عن النهاية ان ما رآه عقب الثاني ان
كان قبل الاربعة فهو نفاس الاول اتمامها واستحصاضة بعد تمامها
عندهما انتهى وينبغي في المعتادة اذا جاوز الاربعة ان ترد الى عاداتها
فيكون ما زاد عليها استحصاضة لاما بعد تمام الاربعة فقط (واحد انتهاء
الحيض) معطوف على قوله اما الاول (فبأولها سن الاياس)
اي انتهاء مدته التي يوجد فيها ولا يتعداها غالبا وليس المراد انتهاء نفس
الحيض لانه يكون بانقطاعه حقيقة فيما بين الثلاث والعشرة او حكما
اذا جاوز العشرة وكان مقتضى المقابلة حيث فسر الابتداء بظهور
الدم ان يفسر الانتهاء بالانقطاع المذكور اما تفسيره بما ذكره فانما يناسب
تفسير الابتداء بأولها تسع سنين فاكثر وقد يقال انه مراده من تفسير
الابتداء ويحتاج الى تكلف فتأمل ثم اليأس انقطاع الرجا والاياس
اصله اي آس حذفت منه الهيرة التي هي عين الكلمة تخفيفا عن (وهو)
اي سن الاياس (في الحيض) احتراز عن الاستحصاضة فانه لا بد له
(خمس وخمسون سنة) قال في المحيط البرهان وكثير من المتأخرين
افتوا به وهو اعدل الاقوال وذكر في الشيفن وغيره انه
المختار وفي الدر عن الضياء وعليه الاعتماد فاذا بلغت وانقطع دمها
حكم بياستها والا فلا وعليه فالمرضع التي لا ترى الدم في مدتها تسعة
لاقتضى عدتها الا بالحيض كما في الدر . . . بالدم في الشهر

سئل بعض المشايخ عن الرضعة اذا لم تر حيضاً فعالجته حتى رأت صفرة
 في ايام الحيض قال هو - يحض تنقضي به العدة (فان رأت بعده) اي بعد هذا السن
 (دعنا انصا) كالا سود والاحمر القاني (نصا بالبيض) قال صدر الشريعة وهذا المختار
 وفي المحيط قال بعضهم لا يكون - ينفذ وجعله صدر الشريعة مظاهر الرواية وقاله
 بعضهم ان حكم بالاياس فليس يحض والا فيحض وفي السلبية وهو الصحيح
 (والا) يكن كذلك بان رأت صفرة او كدرة او تربية صدر الشريعة والكثرة
 ما هو كانه الكدر والزيادة نوع منها كلون التراب يتسدد به الياه وتنفذ في غير
 همة نسبة الى التراب يعني التراب والصفرة كصفرة القر والبن والاسن
 على الاختلاف (فانما مضى) وفي البحر تدور الفتح ثم انما ينقضي الحكم
 بالاياس بالدم النالص فيما يستقبل لافيا مدني سرق لا تفسد الانسجة
 الباشرة قبل العودة انتهى فلو اعتدت بالاشهر فرائه قبل تمام الاشهر
 استأنفت لا بعدها كما اختاره الشهيد وصدر الشريعة وهذا لا يخفى
 والباقي وقد في المستقبل بالبيض كما خصه في الخلاصة وغيرها وفي
 الجوهره والنجي انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري
 ان هذا التصحيح ارى من تصحيح المداينة فساد النكاح وبطلان
 العدة وفي التمهيد اعدل الروايات كذا في باب العدة من الدر المختار وما
 زيد الدم هنا الدم بكونه نالسا وهو الاسود والاحمر الثاني كما ذكرنا
 صار مدونة ان يتوهم ان دم الحيض يشترط فيه ذلك في الايسة وغيرها
 دفع ذلك بقول (في غير الايسة ما بعد البياض النالص) قبل هو شيء
 يزيد النبط الايمن در (من الالوان) كالتدبير وغيرها من المنة
 السابعة (في حكم الدم) في مدة الحيض والنقاس وانكر ابو يوسف
 الكثرة في ارل الحيض دون انره وشيخهم من اكر المنصورة والتصحيح
 انها حبيش من شهر الايسة وفي المسامع من شهر الايسة ارافوا بشي
 من (الاول) في (واحد) العدة (الا) في (ثاني) العدة (والثاني) العدة
 من (الار) في (ثاني) العدة (والثاني) العدة (والثاني) العدة

(وهو طرى ولا يعتبر النغير) الى لون آخر (بعد ذلك) كما اوراث
 بياضا فاصفر بعد اليس او بالعكس اعتبر ما كان قبل النغير (واما
 الكرسف) يضم الكاف والسين المهملة بينهما راء ساكنة القطن وفي
 اصطلاح الفقهاء ما يوضع على خم الفرج (فسنة) اى استحب وضعه
 كما في الفتح وشرح الوقاية (للبكر) اى من لم تزل عذرتها (عند
 الحيض فقط) اى دن حالة الطهر (وللثيب) من زالت بكارتها
 (مطلقا) لانها لاتامن عن خروج شئ منها فتعنتاط في ذلك خصوصا
 في حالة الصلاة بخلاف البكر كما في المحيط ونقل في البحر ما ذكره المص
 من شرح الوقاية ثم قال وفي غيره انه سنة للثيب حالة الحيض مستحب
 حالة الطهر ولو صلنا بغير كرسف جاز انتهى (وسن تطيبه بمسك
 ونحوه) لقطع رائحة الدم (ويكره وضعه) اى وضعه بجمعه
 (في الفرج الداخل) لانه يشبه النكاح بيدها محبط (ولو وضعت
 الكرسف في الليل وهى حائضة او نفسا فتظرت في الصباح فرأت عليه
 البياض) الخالص (حكم بطهارتها من حين وضعت) لليقن
 بطهارتها وقته محبط (فعلمنا قضاء النساء) الخروج وقته وهى طاهرة
 (ولو) وضعت له ليل وكانت (طاهرة فرأت عليه الدم) في الصباح
 (خبر من حين رأت) على القياس في استناد الخواص الى اقرب
 الاوقات وفي الفتح فنقضى العشا ايضا ان لم تكن صلاتها قبل الوضع
 اذ لا لها طاهرة في الصورة الاولى من حين وضعتة وحائضا في الثانية
حين رفعته اخذا بالاحتياط فيها انتهى فتأمل (ثم ان الكرسف اذا ان
 يوضع في الفرج الخارج او الداخل) وقد سئل اول الفصل بانهما (وفي
 الاول ان ابل شئ منه) اى الكرسف ولو الجانب الداخل منه
 في الفرج الخارج (ثبت الحيض) في الخائض (ونقض الوضوء) في
 المستحاضة لان الشرط فيها خروج الدم الى الفرج الخارج اوال ما
 يحاذى حرف الداخل كما مر وقد وجد بذلك (وفي الثاني) اى وضعه
 (في)

في الفرج الداخل (ان ابتل الجانب الداخل) من الكرسف (ولم تنفذ
 البلة) اى لم تخرج (الى ما يحاذى حرف الفرج الداخل لا يثبت شيء)
 من الحيض ونقص الوضوء (الا ان يخرج الكرسف) فتح يثبت
 الحيض ونقص الوضوء لامن زمان الابتلال لما مر ان الشرط
 النروج دون الاحساس فلو احسست بنزول الدم الى الفرج الداخل وعلمت
 بابتلال الكرسف به من الجانب الداخل فقط فلم تخرجه الى اليوم الثاني
 لم يثبت له حكم الا وقت الاخراج او نفوذ البلة فلذا قال (وان نفذ) اى
 البلة وذكر ضميرها لانها بمعنى الدم اى وان خرجت الى ما يحاذى حرف
 الفرج الداخل (ميثت) حكمه من الحيض او نقص الوضوء ثم هذا ان
 ابق بعض الكرسف في الفرج الخارج (وان كان الكرسف كله في
 الداخل فابتل كله) اى الكرسف (فان كان مبتلا) كذا في اكثر
 النسخ واهله بضم اوله وتقديم الباء الموحدة المنوطة على الراء المنة
 المنوطة المشددة من التبتيل والتبيل القطع ويقال ايضا بتل الشيء اى ميره
 كما في الغاموس وفي نسخة متعقلا بالسين والفاء وهى احسن لانها المستعملة
 في عباراتهم هنا اى فان كان ممزعا (من حرف) الفرج (الداخل)
 ومتسلا عنه باربع يحاذيه (فلا حكم له) لعدم تحقق الشرط وهو النروج كما مر
 (والا) بان كان لرفه مما ذيا لحرف الداخل او اعلا منه فهو اوزا عنه (فنروج)
 اى فذلك خروج الدم فيجب عليه حكمه (وكذا الحكم في الذكر) اذا حشى احليله
 بتبيل الجانب الداخل دون الخارج لا يفتقر الوضوء بخلاف ما لو ابتل
 الخارج وكذلك اذا كانت القطنة متسفلة عن راس الاحليل (وكل هذا) اى
 قوله ثم ان الكرسف الخ (مفهوم مما سبق) اول الفصل (وتفصيل له)
 ان يوضح الفصل الثاني في بيان احكام (المبتدأة والمعتادة) المتقدمة تعريضها
 في النوع الاول من المقدمة (اما الاولى فكل مارات) اى كل دم راته (بعض) ان
 لم يكن اقل من نصاب (ونفاس) الواو بمعنى او (الا ما ياوز اكثرهما) اى المشيرة
 والاربعين (ولا تنس) مامس في انتر المقدمة اعنى (كون الطهر الناقص) من

خمسة عشر يوما (كالتوالي) أى كالدّم المتحصل بما قبله و بما بعده فلا
يفصل بين الدمين مطلقا و يجعل كله أو بعضه حيضا وإن لم يمتد بآر
الحيض أو ختمه بالطهر وهذا قول ابن يوسف كما أوضحناه في المقدمة
(فإن رأت البتداء ساعة) أى حصّة من الزمان (دما ثم أربعة عشر
يوما طهرا ثم ساعة دما) فهذا طهر ناقص وقد وقع بين دميين فلا
يفصل بينهما بل يكون كالدّم المتوالي وح (فالعشرة من أوله) أى مارات
(حيض) يحكم ببلوغها به فتصح (فتغتسل) عند تمام العشرة وإن كان
على طهر (وتقتضى صومها) أن كانت في رمضان (فيجوز ختم حيضها)
أى البتداء (بالطهر) كما في هذا المثال (لا بدّ لها) لأن الطهر الذى يجعل كالدّم
المتوالى لا بد أن يقع بين دميين فيلزم في البتداء جعل الأول منها مياضا بالضرورة
بخلاف المعادة فإن الدّم الأول قد يكون قبل أيام عادتها فيجعل الطهر الواقع في أيا
عادتها هو الحيض وحده وإذا جاز بدو حيضها وختمه بالطهر كما سيصرح
به المصنف (ولو ولدت) أى البتداء (غائبة طمعه دما) بعد ساعة مثلا (ثم
رات آخر الأربعين) أى في آخر يوم منها (دما فكله نفاس) لما مر في
المقدمة أن الطهر المتخذ في الأربعين ليلة كالأكثر كالأقل نفاس لأن الأربعين
في النفاس كالعشرة في الحيض وجميع ما تدخل في العشرة حيض فكذا في
الأربعين (وإن انقطع في آخر ثلاثين ثم عاد قبل تمام شمس وأربعين)
من حين الولادة (فالأربعون نفاس) لجواز ختمه بالطهر كالحديث
و يكون الدّم الثانى استحياضا لما مر أنه لا يتوالى حيض ونفاس بل لا بد
من طهر تام بينهما ولم يوجد (وإن عاد بعد تمام شمس وأربعين فالنفاس
الأتون فقط) لأن الطهر هما تام أربع خمس عشر يوما فيفصل بين الدمين
فلا يمكن جعله كالتوالى بخلاف المسئلة إلى قبله وح فإن بلغ الدّم الثانى
نفسا فهو حيض والنفاس سبعة ولا يتوالى ذلك ما مر من أن الطهر قد يقع
بين الدمين في النفاس وإن كان خمسة عشر مائة لا ذلك فيما إذا كان
كل من الدمين من هذه النفاس وهذا هو الذى وقع بعد الأربعين وح (كذا)

العادة شئ وفي الثاني وقع يومان في بعضها خمسة من اول مارات لتجاوز
الدم العشرة فترد الى عادتها من حيث العدد وتنتقل من حيث الزمان
لانه طهر لم يقع قبله دم فلا يمكن جمعه حيضا (وان وقع) نصاب الدم
في زمان العادة (فالواقع في زمانها فقط حيض والباقي استهاضة فان
كان الواقع في زمان العادة (مساويا لعادتها عددا فالعادة باقية)
في حق العدد والزمان معا كما او ظهرت خمسيتها ورات قبلها خمسة
دما وبعدها يوما دما فخمستها حيض لوقوعها بين دمين ولا انتقال
اصلا (والا) اي ان لم يكن الواقع في زمان العادة مساويا لها (انتقلت)
اي العادة (عددا الى ماراته) حال كون ماراته (ناقصا) قيد به لانه
لا احتمال لكون الواقع في العادة زائدا عليها وذلك كما او ظهرت يومين
من اول خمسيتها ثم رات احد عشر دما فالثلاثة الباقية من خمسيتها حيض
لانها نصاب في زمان العادة لكنه اقل عددا منها فقد انتقلت عددا
لا زمانا (وان لم يجاوز) الدم العشرة (فالكل حيض) ان ظهرت بعده
طهرا صحيحا خمسة عشر يوما والا ردت الى عادتها لانه صار كالدم المتوالي
كما في التارخاتيه ومثاله ما في البحر عن السراج لو كانت عادتها خمسة
من اول الشهر فرات ستة فالسادس حيض ايضا ولو ظهرت بعده اربعة
عشر ثم رات الدم ردت الى عادتها والسادس استهاضة (فان لم يتساويا)
اي العادة والمخالفة (عددا) كما ملنا اخرا (صار الثاني مادة والا)
اي وان تساويا (فالعدد بحاله) سواء رات نصابا في ايام عادتها او قبلها
او بعدها او بعضه في ايامها وبعضه قبلها او بعدها لكن ان وافق زمانا وعددا
فلا انتقال اصلا ولا فالانتقال ثابت على حسب المخالف ولو جاوز الدم العشرة
ردت الى عادتها في جميع هذه الصور كما علم من اطلاقه المار وقدم مثل المص
فما يأتي لبعض ما قلناه وتفصيل ذلك يعلم من المحيط والسراج وغيرهما
(ولتأمل) لما حرم من تفصيل قاعدة الانتقال في النفاس والحيض (بأمثلة)
نوضحها للطالبين) لما ذكره من صعوبة هذا البحث (أمثلة النفاس
(امراة)

امرأة حادثها في النفاس عَشْرُونَ وَاثْنَتَيْ (بعد ذلك) فَرَاتٍ عَشْرَةَ دِمَا
 وَعَشْرِينَ طَهْرًا وَاحِدًا عَشْرَ دِمَا (قيل لقوله قَانِ جَاوَزَ الْآرَ بَعَيْنَ لَانِ الطَّهْرُ
 فِيهَا كَالِدَمِ الْتَوَالِي أَوْ قَوْنَهُ بَيْنَ دَمَيْنِ كَمَا مَرَّ فَعَشْرُونَ مِنْ أَوَّلِ مَارَاتٍ
 نَفَاسٍ وَإِنْ خَتَمَ بِالطَّهْرِ رَدَا إِلَى حَادِثِهَا وَالْآخِي وَهُوَ أَحَدٌ وَعَشْرُونَ
 اسْتِحْضَاةً (أَوْ رَاتِ يَوْمًا دِمَا وَثَلَاثِينَ طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا وَأَرْبَعَةَ عَشْرَ
 طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا) فَتَفَاسُهَا عَشْرُونَ أَيْضًا رَدَا إِلَى حَادِثِهَا لِلْمَجَاوِزَةِ قَانِ
 الطَّهْرِ اثْنَتَيْنِ نَاقِصٍ لِإِنْفِصَالِ بَيْنِ الدَّمَيْنِ فَهُوَ كَالِدَمِ الْتَوَالِي كَالطَّهْرِ
 الْأَوَّلِ (أَوْ رَاتِ خَمْسَةَ دِمَا وَأَرْبَعَةَ وَثَلَاثِينَ طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا) قِيلَ
 أَقُولُهُ وَإِنْ لَمْ يَجَاوِزْ اتَّقَلَّتْ إِلَى مَارَاتِهِ قَالِكُلِّ نَفَاسٍ (أَوْ رَاتِ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ
 دِمَا وَاثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا) ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ قِيلَ أَيْضًا
 أَقُولُهُ وَإِنْ لَمْ يَجَاوِزْ وَعَلَيْهِ قَالِدَمِ الْأَوَّلِ نَفَاسُهَا وَالْآخِرِ اسْتِحْضَاةً وَأَوْ بَلَغَ
 نَصَابًا كَانَ حَبِطًا فَقَدْ اتَّقَلَّتْ حَادِثُهَا بِتَنْصَانِ يَوْمَيْنِ لَعَدَمِ الْمَجَاوِزَةِ لَانِ
 الطَّهْرُ مَعْتَبَرٌ هُنَا لِيَكُونَ تَامًا صَحِيحًا لَمْ يَقَعْ بَيْنَ دَمِي نَفَاسٍ لَانِ الدَّمُ الثَّانِي
 وَقَعَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا لَا يَفْسُدُ الطَّهْرُ التَّامُ بِجَعْلِهِ كَالِدَمِ
 الْتَوَالِي بِخِلَافِ الطَّهْرِ النَّاقِصِ لِأَنَّهُ فَاسِدٌ فِي نَفْسِهِ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ
 الدَّمُ الثَّانِي فِي الْأَرْبَعِينَ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ الطَّهْرُ مَطْلَقًا كَمَا أَوْ وَاثْنَتَيْنِ فَرَاتٍ سَاعَةً
 دِمَا ثُمَّ رَاتِ فِي الْآخِرِ الْأَرْبَعِينَ سَاعَةً دِمَا كَمَا أَوْ فَيَجْنَاهُ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ مِنْ
 الْمَقْدَمَةِ هَذَا مَا نَطَهَّرُ (أَوْ رَاتِ يَوْمًا دِمَا وَأَرْبَعَةَ وَثَلَاثِينَ طَهْرًا وَيَوْمًا
 دِمَا وَخَمْسَةَ عَشْرَ طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا) فَتَفَاسُهَا سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ آخِرُهَا دِمَا
 بِخِلَافِ الْمَثَلِ الَّذِي دَلَّهِ فَقَدْ اتَّقَلَّتْ حَادِثُهَا زِيَادَةَ سِتَّةِ عَشْرَ لَعَدَمِ الْمَجَاوِزَةِ
 لَانِ الطَّهْرُ الْآخِرُ مَعْتَبَرٌ كَمَا صَحَّحَهُ آخِرًا (وَأَمَّا ثَلَاثِينَ طَهْرًا) عَلَى تَرْتِيبِ
 الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا أَجْزَالًا لِقَائِدِهِ وَتَوْضِيحًا لِلشَّكَاكَةِ (أَمْرًا حَادِثِهَا فِي
 الْبَيْضِ خَمْسَةَ وَطَهْرًا خَمْسَةَ وَخَمْسُونَ رَاتِ عَلَى حَادِثِهَا فِي الْبَيْضِ خَمْسَةَ
 دِمَا وَخَمْسَةَ عَشْرَ طَهْرًا وَاحِدًا عَشْرَ دِمَا) هَذَا قِيلَ أَقُولُهُ إِنْ لَمْ يَقَعْ فِي
 زَمَانِ الْعَادَةِ نَسَبَابِ الْبَحْ قَانِ الدَّمُ الْآخِرُ خَمْسَةَ مَتَدَحِطٍ إِنْ أَوْ قَوْنَهُ

بعد طهر تام وقد جاوز العشرة ولم يقع منه نصاب في زمان العادة فان
 زمانه بعد خمسة وخمسين فانتقلت العادة زمانا والعدد وهو خمسة بحاله
 يعتبر من اول مارات ومثله قوله (اورات خمسة دما و سبعة واربعين
 دما او احد عشر دما) لكن ههنا لم يقع في زمان العادة شيء اصلا وهما
 وقع دون نصاب فان يومين من احرا احد عشر دفعا في زمان العادة
 ولا يمكن جعلهما جنبا فانتقلت العادة زمانا وبقي العدد بحاله ايضا
 (اورات خمسة دما وثمانية واربعين دما) وانما عشرة دما (هذا
 محيل لما اذا وقع في زمان العادة نصاب مساو لها فان الدم لا يجاوز
 العشرة وقد وقع سبعة منه في زمان الطهر وخمسة منه في زمان عادتھا
 في الحيض فتزد اليها ولا انتقال اصلا ومثله قوله (اورات خمسة دما
 واربعة وخمسين طهرا ويوما دما واربعة عشر طهرا ريو دما) لكن ههنا
 بدى الحيض وختم بالطهر فان اليوم الدم المتوسل تمام مدة الطهر
 والاربعة عشرة منه في حكم الدم المتوالي لايها طهر بانصر رقع بين
 دمين فتمسك من اولها حيض والاقى استجابته والحادثه بعدا
 وزمانا كالشال قوله (اورات خمسة دما و سبعة وخمسين
 طهرا وثلاثة دما واربعة عشرة طهرا ريو دما) محيل لما اذا وقع
 في زمان العادة نصاب غير مساو لها فعدا فان الثلاثة
 الدم وقعت في زمان عادتھا والاربعة عشرة دما كالمدم المتوالي
 فقد جاوز الدم العشرة فتزد الى العادة دما وتنداد عدوا الى الثلاثة
 الواقعة فيها (اورات خمسة دما و سبعة وخمسين طهرا ريو دما)
 شروع في التمسك لقوله وانما دما رالم شتة ههنا من ان طهرت
 بعد ما طهرا صحيحا كما هو متعارف ان ذلك اما ان يدعى طهرا وتا
 رات ههنا دما في اياتها راء الما دما فاقا (اورات خمسة دما و سبعة
 دما و عشرة دما) والعشرة دما ريو دما (اورات خمسة دما)
 ايضا في الطهر عدوا الى الايام رات دما ريو دما ريو دما ريو دما
 (اياتها)

الحيض وقيد بالعادة لان البداهة لا يجوز بدؤها بالطهر كما قد مره اول
 الفصل وهذا كله على قول ابى يوسف ايضا كما بيناه في النوع الثاني
 والله تعالى اعلم ﴿ النص الثالث في الانتطاع ﴾ لا نخلو اما ان يكون
 اتمام العشرة او دونها اتمام العادة او دونها (ان انقطع الدم) ولو
 حكمها بان زاد (على اكثر المدة) اى العشرة (فى الحيض و) الاربعين
 (فى النفاس يحكم بطهارتها) اى بمجرد مضي اكثر المدة ولو بدون
 انقطاع او اغتسال وانما صير بالانتطاع ليلام بقيمة الانواع (حتى
 يجوز) ان نعل له (وطؤها بدون اغسل) لانه لا يزيد على هذه المدة
 (لكن لا يستحب) بل يستحب تأخيرها بعد الغسل (و) حتى (او
 بى من وقت) صلاة (فرض مقدار) ما يمكن فيه الشروع بالصلاة
 وهو (ان تقول الله) هذا عند ابى حنيفة قال فى التارخانية والنوى
 عليه وقال ابو يوسف التحريم الله اكبر (يجب قضاؤه) ولو بى منه
 ما يمكنها الاغتسال فيه ايضا يجب ادائه (والا) اى وان لم يبق منه
 هذا المقدار فلا قضا ولا اداء وحتى يجب عليها الصوم (فان
 انقطع) اى مضت مدة الاكثر (قل الفجر) بساعة ولو قلت سراج
 (فى رمضان يجزئها صومه ويجب) عليها (قضاء العشاء والا) بان
 انقطع مع الفجر او بعده (فلا) وكذا او كانت مطلقة حلت للزواج
 ولورجمية انقطعت رجعت سراج (فالعشر الجزء الاخير من الوقت)
 بقدر التحريم فلو كانت فيه ظاهرة وجبت الصلاة والا فلا (كما فى
 الباعث والاسلام) فان الصبي لو بلغ والكافر لو اسلم فى اخر الوقت
 وبى منه قدر التحريم وجب الفرض عند المحققين من اصحابنا وقيل
 قدر ما يمكن فيه الاداء وعلى هذا المجنون لو افاق والمساكر او اقام
 والمقيم او سافر او حاضرت او جن فى اخر الوقت سقط الفرض وقامه
 فى التارخانية فى الفصل التاسع عشر من كتب الصلاة (وان انقطع)
 حقيقة (قبل اكثر المدة) وان ينقص عن العادة فى المسألة كما بأتى (ففى)
 (اى)

اي المرأة (ان كانت كتيبة تطهر بمجرد انقطاع الدم) فلا لزوم
 المسح وطؤها في الحال اعدم خطاياها بالافتسال (وان كانت مسلمة)
 فيكمها في حق المسئلة انها يازمها القضاء ان بقي من الوقت قدر
 الحرية وقدر الغسل او التيمم عند التعرض للماء بخلاف ما لو انقطع
 لاكثر المدة فله يكون قدر الحرية كما هو لان زمان الغسل او التيمم من
 الظاهر لا يريد الخبيص على العشرة والنفاس على الاربعين فبمجرد
 الانقطاع تخرج من الخبيص والنفاس فاذا ادركت بعده قدر الحرية
 تعاقب طهرها فيه وان لم تعسل وبارمها القضاء اما هنا (فزمان الغسل
 او التيمم بمرض ونفاس) فلا يحكم بمطهراتها قبل الغسل او التيمم فلا بد
 ان يبقى من الوقت زمن بسعة وسعة الحرية (حتى اذا لم يبق بعده)
 اي بعد زمان الغسل او التيمم (من الوقت مقدار الحرية لا يجب
 القضاء) (حتى) فبجزئها الصوم ان لم يسعها اي الغسل والحرية
 (الباقي من الليل قبل الفجر) ونعم في الجنب الاكتفاء للصوم بقاء قدر
 الغسل فقط ومشي عليه في الدر لكن قبل بعده في البهر عن التوشيح
 والسراج ما ذكره المصنف من لزوم قدر الحرية ايضا ونحوه في الزبلي
 قال في البحر وهذا هو الحق فيما يظهر انتهى وبيننا وجهه في رد المحتار « ١ »
 ﴿ تنبيه ﴾ المراد بالغسل ما يعمل مستمات كالاستنسا وتلمع الثوب والتستر
 عن الاعين وفي شرح البردوي وام يذكر ان المراد به الغسل المستون
 او الفرش والطاهر الفرش لانه يثبت به رجوعان جانب الطهارة كذا
 في شرح التحرير الاصول لابن امير سماح (ولا يجوز وطؤها) اي وطئ

« ١ » هو انه لو اجزأها الصوم بمجرد ادراك قدر الغسل لم ان يكتم طهارتها
 من الخبيص لان الصوم لا يجري من الخائض ولزم ان يدل وطؤها مع
 انه لا ف ما اطلقوا عليه من انه لا يعمل ما لم تصدر الصلاة عنها في ذمها
 ولا يجب عليها الا بادراك الغسل والتحرية انتهى منه

من انقطع دمه قبل اكتمال المدة وكذا لا تنقطع الرجعة ولا
تعمل للزواج وكذا لا تنقطع الرجعة ولا تعمل للزواج
(الا ان يغسل) وان لم يغسل به (او نيم) عند اجزء من الماء (فتصلي)
بالتيم وهو الصحيح من المذهب كما في البحر لانها بالصلوة تدقق الحكم
عليها بالطهارة فلم يعتبر احتمال عود الدم بخلاف ما لو لم يغسل لان التيم
بمرضه البطلان عند رؤية الماء وقبل لا تنقطع الصلاة بالتيم ونقل في
السراج انه الاصح (او) ان (نصير صلاة ديناني ذمها) وذلك بان
يبقى من الوقت بعد الانقطاع مقدار الغسل والحرية فانه يحكم بطهارتها
بعض ذلك الوقت ويجب ساقها القضاء وان لم يغسل وزوجها وطؤها
بعده او قبل الغسل خلافا لفر سراج (حتى لو انقطع قبل طلوع
الشمس) بزمان يسير لاسع الغسل ومقدماته والحرية (لا يجوز وطئها
حتى يدخل وقت العصر) لانه لما بقي من وقت الظهور ذلك الزمان اليسير
ثم خرج وجب القضاء وما قبل الزوال ليس وقت صلاة فلا يعتبر خروجه
(وكذا لو انقطع قبل العشاء) بزمان يسير لا يجوز وطئها (حتى يطعم
الفجر ان لم يغسل او نيم فتصلي) الشرطية قيد للصورتين (الا ان يتم
اكتمال المدة) اي مدة الميعين او التناس (قبلهما) اي قبل الغسل والتيم
فانه بعد تمام اكتمال المدة نحو الوطئ بلا شرط كما مر (هذا) المذكور
من الاحكام (في المراء و) كما في (المعتادة اذا انقطع دمه) في
ايام (عادت او بعدها) قبل تمام اكتمال المدة (واما اذا انقطع قبلها) اي
قبل المعتادة وفوق الثلاث (فهي في - ق الصلاة والصوم كذلك) حتى
لو انقطع وقد بقي من وقت الصلاة او ليلة الصوم قدر ما يسع
الغسل والحرية وجبا والا فلا (واما الوطئ فلا يجوز حتى تغتسل
بالماء) وان اغتسلت لان العود في المعتادة طال فكان الاحتياط في
الاغتسال ههنا (حتى لو كان مريضها) السادتها (عشرة لا ضئلا)
وطهرت من الدمل وطؤها (ايام نسي المعتاد نيم او كانت هره الحائض
هي)

هي الثالثة من العدة انقطعت الرجعة ٢ ولا تزوج باخر احتياطاً وتامة في
 البحر (وكذا النفاس) حتى لو كانت طائفة من اربعين فرات حسيين
 وظهرت نسمة عشر لا ينعزل وطؤها قبل تمام العادة (ثم ان المرأة) كلما
 رأت الدم تركت الصلاة مبتدئة كانت او معتادة كما سباني في الفصل السادس
 و (كلما انقطع دمها في الحاض قبل ثلاثة ايام) تصلي لكن (ننظر الى
 اخر الوقت) اي المستحب كما في بعض النسخ (وجوبا) في الفتاوى
 اما نضى اذا انقطع دمها الاقل من عشرة ننظر الى اخر الوقت المستحب
 دون المذكور اص فدايه محمد في الاصل قال اذا انقطع في وقت العشاء توخر
 الى وقت يكتفي ان تتسلسل فيها وتصل في الليل انتصف في الليل وما بعد
 منتصف الليل مكروه انتهى سراج (فان لم يجد) في الوقت (توضع) مضارح
 مده في احدى الثنتين (تصلي) اذا شاعت قوت الزفت (ونوم)
 ان انقطع الا (ارتبه) بالصائم اي قد مك عن المفطرات في هذا اليوم ان انقطع
 نهرا لحرمه الشهر (وان صاد) في الوقت او بعده في العشرة كما ياتي
 (بطل الحكم بطهارتها فتقدم) عن الصلاة والصوم (وبعد الثلاثة)
 مبطوف على قوله قبل ثلاثة ايام (ان انقطع دبل العادة فذلك) الحكم
 (لكن) هنا (تصلي بالغسل ثلثا انقطع) لا ما وضوء لانه تحقق كونه
 سائضا رؤفة الدم ثلاثة فاقتر (او بعد العادة) ان وان انقطع بعد تمام
 العادة فالحكم ايضا (كذلك لكن) هنا (التبر) اي تاخير الغسل كما
 في التارخاية اي تأخير لادخل الصلاة (مستحب لا واجب) ان يعود
 الدم بعد العادة لا ينعزل بخلاف ما قلنا دللنا وجوب التاخير وعمل هؤلاء
 كذلك في الموضوعين انه لو عاد الدم بطل الحكم بطهارتها فكانها لم تطهر
 قال في التارخاية وهذا اذا جاء في عشرة ولم يجاوزها وظهرت بعد
 ذلك نسمة عشر يوما ولو تجاوزها او انقضت الشهر من ذلك بالاشرة

٢ فلو رأت منه ج بامر اي لا يلزمها والا فاشارة الى ان الدم اذا جاء في

حيض او مبتدأة والا فليام عادتها واو اعتادت في الحيض يوما دما ويوما
 طهرا هكذا الى العشرة فاذا رأت الدم في اليوم الاول تركت الصلاة
 والصوم واذا طهرت في الثاني نوضأت وصلت وفي الثالث تركت الصلاة
 والصوم وفي الرابع تنسبل وتصلي هكذا الى العشرة انتهى وشعوه في
 صدر الشريعة (وانفاس كالمبيض) في الاحكام المذكورة (غير انه
 يجب الغسل فيه كلما انقطع على كل حال) سواء كان قبل ثلاثة او بعدها
 لانه لاقل له وفي كل انقطاع يحتمل خروجها من النفاس فيجب الغسل
 بخلاف ما قبل الثلاث في الحيض هو الفصل الرابع في احكام
 (الاستقرار) اي استمرار الدم وزيادته على اكثر المدة (هو ان وقع في
 المعتادة وطهرها وحيضها مالم يعتادت) وترد اليها فيها (في جميع الاحكام
 ان كان طهرها) المعتاد (اقل من ستة اشهر والا) بان كان ستة اشهر
 فاكثرا لا قدر لذلك لان الطهر بين الدعين اقل من ادنى مدة الحمل مادة
 (ويرد الى ستة اشهر الاساعدة) تحقيقة لانفاوت بين طهر الحيض وطهر
 الحمل (وحيضها بحاله) وهذا قول محمد بن ابراهيم الميداني قال في
 العتابة وغيرها وعليه الاكثر وفي التارخانية وعليه الاعتماد وعند ابن
 عصفية بن عطاء المروزي ترد على عادتها وان طالت مثلا ان كانت عادتها
 في الطهر سنة وفي الحيض عشرة يامرها بالصلاة والصوم سنة وتركها
 عشرة وثلاثة عشر عدتها بثلاث سنين وشهر وعشرة ايام ان كان الطلاق في اوله
 - بعضها في - سابها وقال في الكافي وعند عامة العلماء ترد الى عشرين كما لو
 بلغت مستحاضة وفي الخلاصة نهر كامل وفي المبطل المسرخسى ومن
 محمد انه مقرر بشهرين واختاره المالكم وهو الاصح قال في الغاية قيل
 والفتوى على قول المالكم واخترا قول الميداني اشوة قوله رواية ودراية
 اه قلت لكن في البحر عن النهاية والعناية وانفتح ان ما اختاره
 المالكم الشهير قاله انه وى لانه ايسر على المفتي والتيسر انتهى ومشى
 عليه في الدرر لا فقا الفتوى آراءه انما هو الصحيح (واراد ومع) اي الاستقرار
 (في)

(في المبتدأة) فلا يخلوا ما ان تبلغ بالحيض او بالحمل اما الثابتة فستأني حكمها واما الاولى فعلى اربعة وجوه اما ان يستمر بها الدم من اول ما بلغت او بعد ما رأت دما وطهرها صححين او فاسدين او دما صحيا وفسدا فاسدا ولا يتصور عكسه في ابتداء ما الوجه الاول (فيضها من اول الاستقرار عشرة وطهرها عشرون) كما في التون وغيرها خلافا لما في امداد القناج من ان طهرها خمسة عشر فانه يخالف لما في عامة الكتب فتنبه (ثم دلت دأها وعاشستها اربعةون ثم عشرون طهرها ان لا يوالي نفاس وحيض) بل لا يد من طهر تام بينهما كما مر بيانه في المقدمة (ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأها) والوجه الثاني قوله (وان رأت مبتدأة دما وطهرها صححين ثم استمر الدم تكون معتادة وقد سبق حكمها) قريبا (مثاله مراهقة رأت خمسة دما واربعين طهرها ثم استمر الدم) فقد صارت معتادة فتزد في زمن الاستقرار الى عادتها وح (خمسة من اول الاستقرار حيض لا يصلي) فيها (ولا نسوم ولا نوطأ وكذا سائر احكام الحيض) الآية في التفصيل السادس (ثم اربعةون طهرها تفعل) فيها (هذه الثلاثة وغيرها من احكام الطهارات) وهكذا دأها الى ان يقطع وتزى بعده خلاف عادتها والوجه الثالث قوله (وان رأت دما وطهرها فاسدين فلا اعتبار بها) في نصيب العادة المبتدأة وهذا الوجه على مسعين لان الدم قد يكون فاسدا نقصا من خمسة عشر يوما وقد يكون بخلافه السم (فان كان الطهر) قد فسد بكونه (فاسدا) يكون كما استمر دما ابتداء) فيمكن استمر دما من ابتداء بلاونها وقد عرفت حكمها في الوجه الاول وصريحه بقوله (عشرة من ابتداء الاستقرار ولو سبها) كما طهر الدم في حكم الدم (حريتها) نهر المبدأ وهو قوله عشرة (وعشرون دما ثم ذلك دأها) عادت الاستقرار (مثاله مراهقة رأت عشرة دما واربعين طهرها ثم استمر الدم) فادم القول فسد زيارتها الى العشرة وكذا الآية في المقتضى من خمسة عشر فلا يصح لها

منها لنصب العادة وتحكم على هذا الطهر بانه دم (فالاستمرار حكمه) من
 اول مارات (اى من اول الاحد عشر) لما عرفت (قبيل الفصل الاول
) ان الطهر الناقص كالدم المتوالى لا يفصل بين الدمين واذا كان
 كذلك صار الاستمرار الحكمى من اول الدم الاول وهو الاحد عشر
 فعشرة من اولها حيض وعشرون بعدها طهر فيكون خمسة من اول
 الاستمرار الحقيقى من طهرها فنصلى فيها ايضا ثم تقدم عشرة ثم
 تصلى عشرين وذلك دأبها كما فى التارخايد و غيرها ثم بين القسم
 الثانى من قسمى الوجه الثالث بقوله (وان كان الطهر تاما) وقد فسد
 بمخالطة الدم كما سنعرفه ويسمى صحىفا فى اظاهر فاسدا فى المعنى ولا
 يخلو اما ان يزيد مجموع ذلك الطهر والدم الفاسد الذى قبله على
 ثلاثين اولا (فان لم يزيد على ثلاثين فكالمساق) اى حكمه حكم
 القسم الاول وتصوير ذلك (بان رات احد عشر دما وخمس عشرة
 طهرا ثم استمر الدم) فالدم الاول فاسد زيادته والطهر صحىف ظاهره
 لانه تام فاسد معنى لما بانى وج فلا اعتبار بها فى نصب العادة بل
 (عشرة من اول مارات حيض وعشرون طهر) فيكون اربعة ايام من
 اول الاستمرار بقية طهرها فتصلى فيها ثم تقدم عشرة ثم تصلى عشرين (ثم ذلك
 دأبها) وهذا قول محمد بن ابراهيم اليماني قال فى المحيط السرخسي هو الصحيح
 وقال الدقاق حبسها عشرة وطهرها ستة عشر اقول وكان الدقاق ينظر الى ظاهر
 الطهر لكونه تاما فجعله مصلا بين الدمين ولم ينظر الى فساده فى المعنى
 وجعلها معادة (و زاد) اى الدم والطهر على ثلاثين (بان رات
 احد عشر دما وعشرين طهرا ثم استمر فعشرة من اول مارات - حىض ثم)
 الناقى (طهر) وهو الحادى عشر ماضيه (الى اول الاستمرار ثم تستأنف
 من اول الاستمرار عشرة حيض وعشرون طهر ثم ذلك دأبها) مادام
 الاستمرار وانما لم يجعل الطهر فى هاتين العورتين عادة لهما ترجع اليها فى
 زمن الاستمرار (لان الطهر) المذكور (وان كان) صحىفا ظاهرا لكونه
 (تاما)

(ثانياً) لكن (أول دم) وهو اليوم الثالث على العشرة فاعلم (تصلي به) فيكون من جملة الطهر المتخلل بين الدمين (فيفسد) به لما مر في المقدمة ان الطهر الصحيح مالا يكون اقل من خمسة عشر ولا يشوبه دم ويكون بين الدمين الصحيحين والطهر الفاسد ما يخافه وهذا طهر خالطه دم في اوله (فلا يصلح لنصب العادة) والحاصل ان فساد الدم يفسد الطهر المتخلل فيجعله كالدم المتوالي فتصير الراه كأنها ابتدأت بالاستقرار ويكون حجبها عشرة وطهرها عشريين لكن ان لم يزد الدم والطهر على ثلاثين يعتبر ذلك من اول مارات وان زاد يعتبر من اول الاستقرار الحقيقي ويكون جميع ما بين دم الخبيث الاول ودم الاستقرار دهنراً واحداً وجد ذلك ان العادة الغالبة في النساء ان لا يزيد الخبيث والطهر على شهر ولا ينقص ولذا جعل الخبيث في الاستقرار عشرة والطهر عشريين بقية شهر سواء رأت قبل الاستقرار دماً وطهرها فاسدين او لم تر شيئاً لكن اذا كان فساد الطهر من حيث المعنى فقط وزاد مع الدم على ثلاثين يجعل ما زاد على العشرة من الدم مع جميع الطهر الذي بعده طهرها لها لعشرون فقط ثم يبدأ اعتبار العشرة والعشرين من اول الاستقرار ولا يجعل شيئاً من الطهر المذكور حجباً لان الاصل في الطهر ان لا يتغير حجبها الا بضرورة ولا ضرورة هنا فيعتبر كالماء الذي ترجعه يكون طهرها صحيحاً دهنراً واحداً اعتبر كله طهر احياناً اذا فسد جزء ثلاثين والوجه الرابع قوله (وان كان الدم صحيحاً والطهر فاسداً يعتبر الدم) في نصب العادة يزداد اليه في زمن الاستقرار (لا الطهر) بل يكون دهنراً في زمن الاستقرار ما ينجم من الشهر سواء كان فساد الطهر ظاهراً ومعنى بان رأت شيئاً دماً واريته عشرة طهرها ثم اعتبر الدم في حجبها من طهرها بقية الشهر نساً وعشرون فتصلي من اول الاستقرار احد عشر كله الطهر ثم تفقد خمسة وتسعين نساً وعشرين وذلك دهنراً كافياً للتأنيث او كان فساداً معني فقط (بان رأت مثلاً ثلاثاً دماً وخمسة عشر دهنراً وبوما دماً وخمسة عشر

طهر ثم استمر الدم) فهنا الثلاثة الاول دم صحيح وما بعدها الى الاستقرار
طهر فاسد معنى لان اليوم الدم المتوسط لا يمكن جعله بانفراده حبيضا
ولا يمكن ان يؤخذ له يومان من الطهر الذي بعده لتكون الثلاثة حبيضا
لان الحيض وان جاز ختمه بالطهر لكن لا بد ان يكون بعد ذلك الطهر
دم و او حكما ولم يوجد لان الطهر الثاني لا يمكن جعله كالدم المتوالي
لكنه طهرا تاما فصار فاصلا بين الدم المتوسط ودم الاستقرار فيكون
ذلك اليوم المتوسط من الطهر فبفسده كل من الطهر الذي قبله
والذي بعده وان كان كل منهما تاما فيكون اليوم مع الطهرين
طهرا صحيحا طاهرا فاسدا معنى لان وسطه دم يصلى فيه ولهذا اشترط
في الطهر الصحيح ان لا يشوبه دم في اوله ولا في وسطه ولا في اخره كما
تقدم في المقدمة واذا فسد لم يصلح لنصب العادة فيثبث (الثلاثة الاولى
حيض والباقي طهر الى الاستقرار ثم تستأنف فثلاثة من اول الاستقرار
حيض) على عادتها فيه (وسبعة وعشرون) بقية الشهر (طهر) وهذا
دايا (ولو كان الطهر الثاني) في الصورة المذكورة (اربعة عشر فطهرها
خمس عشر) وهي بعد الثلاثة الحيض (وحيضها الثاني يتبدل من الدم
المتوسط) بين الطهرين وهو اليوم الدم (الى ثلاثة) بان يضم الى ذلك
اليوم يومان من الطهر الذي بعده لان ذلك الطهر لما كان نافعا عن خمسة
عشر لم يصلح فاصلا بين الدم المتوسط ودم الاستقرار فكان كالدم المتوالي
فلم يكن اخذ يومين منه لتكمله عادتها في الحيض بخلاف ما مر كما افاده
في التارخية (ثم طهرها خمسة عشر) اثنا عشر منها بقية الطهر
الثاني وثلاثة منها من اول الاستقرار فتصلى من اوله ثلاثة ثم تفقد ثلاثة
ايضا ثم تصلى خمسة عشر (وذلك دايا) مادام الاستقرار ردا الى
عادتها في حيض ثلاثة وظهر خمسة عشر (ان حثثت) اي حين
مرضا الطهر الثاني اربعة عشر (يكون الدم والطهر الاول) الذي
بعده (صحيحين فيصالحان لنصب العادة) اما الدم وهو الثلاثة الاولى
(وطاهر)

فطاهر وأما الطاهر وهو الخمسة عشر ولا كونه طهرا تاما لم يخالفه دم
فاسد ووقع بين دميين متعديين ثم شرع في المبتدأة بالجل فقال (وإن رأت
طهرا متعديا ثم استقر الدم ولم تول الطهر حياضا أصلا كراهقة بلغت
الجل فولدت ورأت أربعين يوما ثم خمسة عشر طهرا ثم استقر الدم فيضها
عشرة من أول الاستقرار وطهرها خمسة عشر) ردا إلى عادتها وبه
(وذلك دأبها) مادام الاستقرار (وكذا الحكم) وهو جعل مارات من
الطهر عادة لها (إذا زاد الطهر) على خمسة عشر (لأنه صحيح يصلح
لحسب العادة) هذا الاتفاق على قول أبي عثمان فإن المصدر الصحيح
هذا القول البقي بمذهب أبي يوسف طاهرا وبه يقتضي وعند المدايني
كذلك إلى أحد وعشرين فزيد يكون حياضا خمسة عشر وطهرها أحدا
وعشرين ثم كلما زاد الطهر نقص من الحيض مثله إلى ستة وعشرين
ففيه حياضا ثلاثة عشر وطهرها ستة وعشرون فإن زاد على هذا فبوافق
المدايني أبا عثمان حياضا عشرة من أول الاستقرار وطهرها مثل مارات
قبله أي عدد كان (بخلاف ما إذا) نقص طهرها عن خمسة عشر فإنه
يكون بعد الأربعين طهرها عشرين وحياضا عشرة وذلك دأبها بأنه
ما إذا ولدت واستقر بها الدم ابتداء وبخلاف ما إذا (زاد دمه) على
أربعين في النعاس) بيوم مثلا (ثم رأت طهرا خمسة عشر أو أكثر ثم
استقر الدم حيث بقيه الطاهر) لأنه خالفه دم يوم تؤمر بالامتناع فيه
(فلا يصلح) ذلك الطهر (لحسب العادة) وحاشا (فإن كان بين
النعاس وأول استقرار عشرين أو أكثر) كان زاد دمه على الأربعين بخمسة
أو ستة مثلا (عشرة من أول الاستقرار) حتى وعشرين طهرا وذلك
دأبها والا (بأن كان دأبها من عشرين كان زاد على الأربعين
أربعة أو ثمانية مثلا) ثم عشرين من أول الاستقرار للطهر ثم استأنف
عشره فبعض وعشرين دأبها وذلك دأبها وذكر في الترمذي والبيهقي
هذا المسألة بغير هذا الفصل حيث قالوا ولو ولدت فترات أحدا

واربعين دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استقر الدم فعلى قول محمد بن ابراهيم نفاسها اربعون وطهرها عشرون كما لو وادت واستقر بها الدم فتصلى من اول الاستقرار اربعة تمام طهرها ثم تقعد عشرة ثم تصلى عشريين وذلك دأبها وعلى قول ابى على الدقاق طهرها ستة عشر وحيضها عشرة فتقعد من اول الاستقرار عشرة وتصلى ستة عشر وذلك دأبها انتهى ملخصا فتأمل ﴿ تنبيه ﴾ هو عنوان بحث لاحق يعلم من الكلام السابق اجالا (الدماء القاسدة المسماة بالاستحاضة سبعة الاول مآزاه الصغيرة انتهى من لم يتم له) ذكر الضمير مرعاة للفظ من (تسع سنين والثاني مآزاه الايسر غير الاسود والاحمر والثالث مآزاه السائل بغير ولادة والرابع مآزاه اكثر الحيض والنفاس الى الحيض الثاني) في المبتدأة فكل ما زاد على الاكثر واقعا بين حيضين او نفاس وحيض فهو استحاضة فقله الى الحيض الثاني بيان لغاية المجاوزة لا لاستتراط الاستقرار (والخامس ما نقص من الثلاثة في مدة الحيض والسادس ما عدا) اى تجاوز (العادة الى حيض غيرها) يعنى مآزاه بين الحيضين تجاوزا ايام العادة في الحيض الاول يكون استحاضة (بشرط مجاوزة) الدم (العشرة و) بشرط (وقوع النصاب) ثلاثة ايام فاكثر (فيها) اى في ايام العادة وذلك كما او كانت مآزاه خمسة من اول الشهر فرات خمسيتها او ثلاثة منها دما واستقر الى الحيضة الثانية في الشهر الثاني فما بعد العادة الى الحيض الثاني استحاضة * وقيد بمجاوزة العشرة لانه اوزاد على العادة ولم يتجاوز العشرة تقل العادة في العدد ويكون كله حيضا ان طهرت بعده طهرا صحيحا والاردت الى عاداتها كما او ختناه في الفصل الثاني * وقيد بوقوع النصاب فيها لانه او لم يقع فهو قسم آخر ذكره بقوله (والسابع ما عدا مقدار عدد العادة كذلك) اى الى حيض غيرها (بشرط مجاوزة العشرة وعدم وقوع النصاب فيها) كما اورات قبل خمسيتها يوما دما وطهرت خمسيتها اربعة منها ثم رات (الدم)

الدم سبعة أو أكثر فمنا جاوز الدم العشرة ولم تر في أيامها نصيباً فتزد إلى عادتها في العدد والزمان كما علمته في الفصل الثاني فيكون مقدار عادتها وهو خمسة حيضاً وما سواه من اليوم السابق والأيام الآخر إلى الحيض الثاني استحصاضاً وقيده بالمجاورة لأنه لو لم يجاوز تنقل العادة ويكون اليوم السابق وما بعده حيضاً بالشرط الذي ذكرناه وعدم وقوع النصاب احترازاً عن القسم السادس * وفي قسم آخر وهو ما زاد على العادة في النفاس وجاوز الأربعين والله تعالى أعلم بأن الفصل الخامس في المضلة بأنه يجب على كل امرأة حفظ عادتها في الحيض والنفاس والطهر عدد أو مكاناً ككونه خمسة مثلاً من أول الشهر أو آخره مثلاً وإطلاق المكان على الزمان بأنه يجوز (فإن جئت أو أغنى عليها أو) تساهلت في حفظ ذلك و (لم تنتم لديننا فسقطت عادتنا مستر الدم فعلها) بعد ما أفادت أن ذلك (إن نحرى) بغلبة الطن كما في اشتباه القبلة وأعداد الركعات (فإن استقر طمها على موضع حيضها وعدده عملت به والأفعالها الأخذ بالأحوط في الأحكام) فاعلم على ظنها أنه حيضاً أو طهرها عملت به وإن ترددت تصلى وتصوم أحاطاً على ما باتى نفسه (ولا بقدر طهرها وحيضها إلا في حق العدة في الطلاق بقدر حيضها بعشرة وطهرها بستة أشهر إلا ساعة) هذا قول الميداني وعليه الأكثر وفيه أقوال أخرى ذكرنا بعضها سابقاً و حاله (فستفتى عدتها بنسبة عشرة شهراً وعشرة أيام غير أربع ساعات) لا احتمال أن الطلاق كان بعد ساعة من حيضها فلا تحسب هذه الساعة وذلك عشرة أيام إلا ساعة ثم يحتاج إلى ثلاثة أطهار وثلاثة حيض وأما الزمعة فستأني (ولا تدخل المسجد ولا تطوف إلا للرياء) لا ركن الحج ولا يترك لاحتمال الحيض بخلاف القدوم لأنه سنة (ثم تعبد) طواف الزيارة (بعد عشرة أيام) يقع أحدهما في طهر يمين (و) الأ (للمصدر) بالتحريك فلا تتركه لوجوده على غير المكي (ولا تعبد) لأنها أو كانت ظاهرة فتدحرجت

عن العهدة والا فلا يجب عليها بحر (ولا تمس المصحف ولا يجوز وطئها
ابداً) لأن التحرى في الفروج لا يجوز نص عليه محمد محيط (ولا تعلى
ولا تصوم تطوما) قيد لهما (ولا تقرأ القرآن في غير الصلاة وتصلى
الفرض والواجب والسنن المشهورة) أى المؤكدة كما عبر به في البحر
لكونها تبعاً للفرائض (وتقرأ في كل ركعة) المفروض والواجب اعنى
(الفاتحة وسورة قصيرة) على الصحيح وقيل تقتصر على المفروض بحر
(سوى) استثناء بالنسبة الى السورة لا الفاتحة (ما عدا الاولين من
الفرض) ولو عملاً كالوتر وما عدا الاولين هو الاخيرة من الفرض الثلاثي
والاخيرتان من الراعى وحاصله انها تقرأ الفاتحة والسورة في كل ركعة
من الفرائض والسنن الا الاخيرة او الاخيرتين من الفرض فلا تقرأ في شيء
من ذلك السورة بل تقرأ الفاتحة فقط لوجودها في رواية عن ابي حنيفة
محيط وقيل لانقرأ اصلاً والصحيح الاول كما في التارخانية (وتقرأ
القنوت) على ما ذكره الصدر الشهيد وقال بعض المشايخ لا لانه سورتان
عند عمر وابي فندعو بغيره احتياطاً كما في التارخانية والاول طاهر
المذهب وعليه القنوت الاجماع القطعى على انه ليس بقرآن بحر
(وسائر الدعوات) والاذكار (وكما ترددت بين الطاهر ودخول الحيض
صليت بالوضوء لوقت كل صلاة) مثاله امرأة تذكر ان حيضها
في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الاخير ولا تذكر غير هذين
قائماً في النصف الاول تردد بين الدخول والطهر وفي النصف
الاخير بين الطهر والخروج واما اذا لم تذكر شيئاً اصلاً فهي مترددة في كل
زمان بين الطهر والدخول فحكمه حكم التردد بين الطهر والخروج بلا
فرق (وان) ترددت (بين الطهر والخروج) من الحيض كما مثلنا
(وبالعسل) أى فتصلى بالعسل (كذلك) أى اكمل وقت صلاة افول
وهذا استحسان والقياس ان تغتسل في كل ساعة لانه مامن ساعة
الاوتوهم انها وقت خروجها من الحيض وقال السرخسي في المحيط

والانسق والصحيح انها تغتسل لكل صلاة وفيها قالا خرج بين مع ان
 الاحتمال لا ينقطع بما قالا بلواز الانقطاع في اثناء الصلاة او بعد الغسل
 قبل الشروع في الصلاة فاخترنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه
 برهان الدين في المحيط وقد تداركنا ذلك الاحتمال باختيار قول ابي سهل
 انها نصلى (ثم تسبى وقت الثانية بعد الغسل قبل الوقتية وهكذا
 تصنع في) وقت (كل صلاة) انتهى اى احتياطاً لانهما كانت
 حائضاً في وقت الاولى وتكون طاهرة في وقت الثانية فتتبعن باداء
 احدهما بالطهارة كما في التارخاية قلت وفيه نظر لانها اذا كانت حائضاً
 في وقت الاولى لا يلزمها القضاء فاطاهر ان المراد لاحتمال حيضها في
 وقت اداء صلاة الاولى وطهرها قبل خروج وقتها لان العبرة لآخر الوقت
 كما مر فاذا طهرت في الوقت بعد ما وصلت يلزمها القضاء في وقت الثانية
 (وان سمعت سجدة) اى آيتها (فسجدت الحال سقطت عنها) لانها
 ان كانت طاهرة صح ادائها والام تلزمها سجرة (والا) بان سجدت بعد
 ذلك (اعادتها بعد عشرة ايام) لاحتمال ان السماع كان في الظهر والادا في
 البض فاذا اعادت بعد العشرة تيقنت بالاداء في الظهر في احد المرتين
 تارخايته (وان كانت عليها) صلاة (فائدة ففقتها وعليها اعادتها بعد
 عشرة ايام) من يوم القضاء وفيه ابو على الاتفاق بما (قبل ان تزيد)
 المدة (على خمسة عشر) وهو الصحيح لاحتمال ان يعود حيضها بعد
 خمسة عشر سجر (و) اما حكم اليوم فاعا (لا يفطر في رمضان اصلاً)
 لاحتمال طهارتها كل يوم (ثم) انها حيلات لانها اما ان تعلم ان حيضها
 في كل شهر مرة اولاً وعلى كل اما ان تعلم ان ابداء حيضها بالليل او بالنهار
 اولاً تعلم وعلى كل اما ان يكون الشهر كاملاً او بادئاً وعلى كل اما ان
 تفقن موصولاً او مفصولاً بمعنى اربعة وعشرون (ان لم تعلم ان دورها
 في كل شهر مرة وان ابداء حيضها بالليل او النهار او علمت ان بالنهار وكان
 شهر رمضان ثلاثين نجب عليها قضا اثنين وثلاثين) لانها اذا علمت ان

ابتداء بالنهار يكون تمامه في الحادى عشر واذا لم تعلم انه بالليل او النهار
يحمل على انه بالنهار ايضا لانه احوط الوجوه وهو اختيار الفقيه ابن جعفر
وهو الاصح وح فاكثر ما فسد من صومها في الشهر سنة عشر اما احد
عشر من اوله وخمسة من اخره او بالعكس فعليها قضا ضعتها كما في
المحيط قلت وذلك لانها على احتمال ان تعبض في رمضان مرتين كما ذكر
لابقع لها فيه الا طهر واحد صح بصومها منه في اربعة عشر ويكون
الفساد باقى الشهر وذلك سنة عشر واما على احتمال ان تعبض مرة
واحدة فانه يقع لها فيه طهر كامل وبعض طهر وذلك بان تعبض في
اثنى الشهر وح فيصح لها صوم اكثر من اربعة عشر فتعامل بالاضر احتياطاً
فتقضى سنة عشر لكن لا تنقبن بصحتها كلها الا بقضا اثنين وثلاثين وهذا
(ان قضت موصولا بـ رمضان) والاراد بالوصول ان يتدى من تانى شوال
لان صوم يوم العيد لا يجوز و بيان ذلك انه اذا كان اول رمضان ابتداء حيضها
فيوم الفطر هو السادس من حيضها اثنان فلا تصومه ثم لا يجزىها صوم خمسة
بقية حيضها ثم يجزى بها في اربعة عشر ثم لا يجزى بها في احد عشر ثم يجزى بها في يومين
وجملة ذلك اثنان وثلاثون محيط (وان مفصلاً فتأنيباً وثلاثين) لاحتمال
ان ابتداء القضا وافق اول يوم من حيضها فلا يجزى بها الصوم في احد عشر
ثم يجزى في اربعة عشر ثم لا يجزى في احد عشر ثم يجزى في يومين فاجملة
تأنيباً وثلاثون يجب عليها صومها لتيقن بجواز سنة عشر منها تاترياً به
وتحيط * اقول لكن في هذا الاطلاق نظر لان وجوب التأنيب والثلاثين انما
يظهر اذا كان الفصل بمقدار مدة طهرها اى اربعة عشر او اكثر ليمكن هذا
الاحتمال المذكور لانه لا يلزم فساد سنة عشر من صومها لاهل
احتمال ان يقع في رمضان حيضتان وطهر واحد اما او وقع فيه حيض
واحد وطهران فالفساد اقل من سنة عشر لانه صح لها صوم طهر كامل
وبعض الطهر الاخر واذا كان الفصل باقل من اربعة عشر يلزم ان يقع
بعض الطهر في اخر رمضان فيصح صومها فيه وفي طهر كامل قبله
(بيانه)

بيانه لو فصلت مثلا بثلاثة عشر وصامت يوم الرابع عشر من شوال وقد
فرضنا احتمال ابتداء حيضها لاول يوم من ايام القضاء يلزم ان يكون
اخر يوم من رمضان ابتداء طهرها الذي يصح صومها فيه وقبله
احد عشر حبض لا تصح وقبلها اربعة عشر طهر تصح وقبلها اربعة لا تصح
فيكون الفاسد خمسة عشر لاسنة عشر وهكذا كلما نقص الفصل يوم
ينقص الفاسد بقدره * والحاصل انه لا يلزم قضاء ثمانية وثلاثين الا اذا
فرضنا فساد سنة عشر من رمضان كما ذكرنا مع فرض مصادفة اول
القضاء لاول الحبض حتى لو لم يكن اجتماع الفرضين لا يلزم قضاء
ثمانية وثلاثين بل اقل ثم بعد كتابة هذا البحث رايت في هامش بعض
النسخ منقولا عن المصنف ما نصه هكذا اطلقوا وفي الحقيقة لا يلزم هذا المقدار
الا في بعض صور الفصل كما اذا ابتدأت القضاء بعد مضي عشرين من
شوال مثلا واما اذا ابتدأت من ثلثه او رابعة او نحوهما فيكون اقل من
هذا المقدار فكانهم ارادوا طرد بعض الفصل بالتدوير فيسيرا على المنقذ
والمستفتى باسقاط مؤنة الحساب فحق تعانت وقامت مؤنة فلم السهل
بالحقيقة انتهى (وان كان شهر رمضان تسعة وعشرين) والمسئلة بحالها
(تقضي في الوصل اثنين وثلاثين) لانا تبقتنا بجواز الصوم في اربعة
عشر وبفساده في خمسة عشر فيلزمها قضاء خمسة عشر ثم لا يجزئها الصوم
في سبعة من اول شوال لانها بقية حيضها على تقدير حيضها باحد
عشر ثم يجزئها في اربعة عشر ولا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها
في يوم كما في بعض الواضع من المصنفات مقتضى هذا التقرير انما تقضي
ثلاثة وثلاثين وهكذا رايه مدرجا في المصنفين لكن لا ينبغي ان
السيعة التي هي بقية حيضها تصوم منها سنة وتفطر اليوم الاول لانه
يوم الفطر كما مر فلذا اقتصر في المتن على اثنين وثلاثين وهو الذي
رايه بخط بعض العلماء من مقدر الطالب معزيا الى المصدر المشهور
(وفي الفصل سبعة وثلاثين) بجواز ان يوافق صومها ابتداء حيضها

فلا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها في اربعة عشر ثم لا يجزئها في
 احد عشر ثم يجزئها في يوم محيط مـسـرـخـسـي ويجزئها هنا ما قدمناه في
 الفصل الاول من البحث السدي ذكرناه انفا في الفصل مع
 كون الشهر ثلاثين (وان علمت ان ابتداء حيضها بالليل وشهر رمضان
 ثلاثون فنقضي في الوصل والفصل خمسة وعشرين) لاحتمال ان يكون يوم
 العيد اول طهرها واما في الفصل فلا احتمال ان يوافق ابتداء القضاء بيان
 ذلك اما في الوصل فلا احتمال ان حيضها خمسة من اول رمضان بقية الحيض
 ثم طهرها خمسة عشر ثم حيضها عشرة فالقاسد خمسة عشر فاذا
 فاضتها موصولة بيوم العيد اول طهرها ولا تصومه ثم يجزئها الصوم
 في اربعة عشر ثم لا يجزئ في عشرة ثم يجزئ في يوم والجملة خمسة
 وعشرون وان فرض ان حيضها عشرة من اول رمضان وخمسة من اخره
 تصوم اربعة من اول شوال بعد يوم الفطر لانجزئها لانها بقية حيضها
 ثم خمسة عشر تجزئها والجملة تسعة عشر والاحتمال الاول احوط فيازمها
 خمسة وعشرون واما في الفصل فلا احتمال ان ابتداء القضاء وافق
 اول يوم من حيضها فلا يجزئها الصوم في عشرة ثم يجزئ في خمسة
 عشر محيط ملصا (وان كان تسعة وعشرين فنقضي في الوصل
 عشرين) لاحتمال ان يكون اول القضاء اول الحيض مع كون
 الفوائت عشرة قلت وتوضيحه انها محتمل ان تكون خمسة من
 اول رمضان وتسعة من اخره او عشرة من اوله واربعة من اخره
 فالقاسد فيهما اربعة عشر ويحتمل ان تحبض في اثنا عشر كان حاضت
 ليلة السادس وظهرت ليلة السادس عشر والقاسد فيه عشرة فعلى
 الاول يكون اول القضاء وهو ثاني شوال اول طهرها فتصوم اربعة عشر
 وتجزئها وعلى الثاني يكون ثاني شوال سادس يوم من حيضها فتصوم
 خمسة لا تجزئها ثم اربعة عشر فتجزئها والجملة تسعة عشر وعلى الثالث
 يكون اول القضاء اول الحيض فتصوم عشرة لا تجزئ ثم عشرة من الطهر
 (فتجزئها)

فتجزئها عن العشرة التي عليها والجملة عشرون فعلى الاول تجزئها قضاء
اربعة عشر وعلى الثاني تسعة عشر وعلى الثالث عشرين فتلزمها
احتياطاً (وفي الفصل اربعة وعشرين) لاحتمال ان الفاسد اربعة
عشر على احد الوجهين الاولين وان القضاء وافق اول يوم من حيضها
فتصوم عشرة لا تجزئ ثم اربعة عشر تجزئ والجملة اربعة وعشرون
قال الصويجري همنا القضاء على ما ذكرنا في الفصلين الاولين انتهى اى
من البحث الذي قدمناه (وان علمت ان حيضها في كل شهر مرة)
معطوف على قوله ان لم تعلم ان دورها الخ (وعلمت ان ابتداء النهار اول تعلم
انه بالنهار) الجملة على انه ابتداء بالنهار احتياطاً كما مر (تقضى اثنين
وعشرين مطلقاً) اى وصلت او فصلت مصداقاً لانه اذا كان بالنهار يتسدى من
صومها احد عشر كما مر فاذا قضت مطلقاً احتمل ان يوافق اول القضاء
اول الحيض فتصوم احد عشر لا تجزئ ثم احد عشر تجزئ والجملة
اثنان وعشرون تخرج بها عن العهدة بيقين (وان علمت ان ابتداء
بالليل تقضى عشرين مطلقاً) لان الفاسد من صومها عشرة فتقضى
ضيقها لاحتمال موافقة القضاء اول الحيض وصلت او فصلت كما ذكرنا
هذا كله ان لم تعلم عدد ايامها في الحيض او الطهر (و) اما (ان علمت
ان حيضها في كل شهر تسعة) اى وطهرها بقية الشهر كما في التاريخايد
(وعلمت ان ابتداء بالليل) فانها (تقضى ثمانية عشر مطلقاً) وصلت
او فصلت (وان لم تعلم ابتداء او علمت انه بالنهار تقضى عشرين مطلقاً)
لان اكثر ما فسد من صومها في الوجه الاول تسعة وفي الثاني عشرة
فتقضى ضعف ذلك لاحتمال اعتراض الحيض في اول يوم من القضاء
تأخرنا به (وان علمت ان حيضها ثلاثة ونسيت طهرها يعمل) طهرها
(على الاقل) عشرين عشر ثم ان كان رمضان تاماً وعلمت ان ابتداء حيضها
بالليل تقضى تسعة مطلقاً وصلت او فصلت لانه يحتمل انها طهرت
في اول رمضان ثلاثة ثم دامت تسعة عشر ثم طهرت ثلاثة ثم طهرت

شبهة عشر فقد فسد من صومها سنة فاذا وصلت القضاء جاز لها بعد
 الفطر خمسة ثم تحيض ثلاثة فتفسد ثم تصوم يوما فتصير تسعة وإذا
 فصلت احتل اعتراض الحيض في أول يوم القضاء فيفسد صومها في
 ثلاثة ثم يجوز في سنة فتصير تسعة تأخر خاتمه وأما إذا كان رمضان ناقصا فاذا
 وصلت جاز لها بعد الفطر ستة تكفيها وأما إذا فصلت فتقضي تسعة كما
 في النمام (وإن لم تعلم ابتداءه) أنه بالليل أو النهار (أو علمت أنه بالنهار
 نقضي اثني عشر مطلقا) لأنه يحتمل أنها حاضت في أول رمضان فيفسد
 صومها في أربعة ثم يجوز في أربعة عشر ثم يفسد في أربعة وقد فسد
 ثمانية فاذا قضت موصولا جاز بعد يوم الفطر خمسة تكفيها طهرها الثاني
 ثم يفسد أربعة ثم يجوز ثلاثة تمام الاثني عشر وإذا فصلت احتل عروض
 الحيض في أول القضاء فيفسد في أربعة ثم يجوز في ثمانية والجملة إذا
 عشر كما في التأخر خاتمه وأما إذا كان رمضان ناقصا فاذا وصلت حاز
 بعد يوم الفطر سنة ثم يفسد أربعة ثم يجوز يومان وباقى الكلام بحاله
 وهذا ما أشار إليه بقوله (وخرج) أنت الأحكام بعد التأمل (على)
 قياس (ما ذكرنا أن كان) رمضان (ناقصا) كما ذكرناه لك (وإن وجب
 عليها صوم شهرين) متتابعين (في كفارة القتل أو الإفطار) إذا كانت
 افطرت عددا في رمضان (قبل الابتلاء) بالاستمرار ونسيان العادة (إذ
 الإفطار في هذا الابتلاء لا يوجب كفارة لما كن الشبهة) في كل يوم
 لتردد بين الحيض والطهر تأخر خاتمه (قال علمت أن ابتداء حيضها بالليل و)
 ان (دورها) أي عادت (في كل شهر) مرة (تصوم تسعين يوما)
 لأنه إذا كان دورها في كل شهر يجوز صومها في عشرين من كل
 ثلاثين فاذا صامت تسعين تيقنت بجواز ستين (وإن لم تعلم الأول) أي
 ان ابتداء حيضها بالليل بأن علمت أنه بالنهار أو بالليل شيئا (تصوم مائة
 وأربعة) بجواز أن يوافق ابتداء صومها ابتداء حيضها فلا يجوز في
 أحد عشر ثم يجوز في تسعة عشر ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في
 (تسعة)

تسعة عشر ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في تسعة عشر فهذا
تسعون جاز منها سبعة وخمسون ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في
ثلاثة فبلغ العدد مائة وأربعة جاز منها سنون يمين تأخرها (وان لم
تعمل الثاني) أي ان دورها في كل شهر لكن تعلم ان ابتداء بالليل (تصوم
مائة) لانا نجعل ح حيضها عشرة وطهرها خمسة عشر وكلما صامت خمسة
وعشرين جاز منها خمسة عشر فإذا صامت مائة جاز منها سنون يمين تأخرها
(وان لم تعلمها) أي لم تعلم ان ابتداء بالليل ولا ان دورها في كل شهر
(تصوم مائة وخمسة عشر) يجوز ان يوافق ابتداء الصوم ابتداء الحيض فلا
يجزئها في أحد عشر ثم يجزئها في أربعة عشر وهكذا أربع مرات
ثم لا يجزئها في أحد عشر ثم يجزئها في أربعة فبلغ العدد مائة وخمسة
عشر جاز منها سنون كما في التأخرها (وان وجب عليها صوم ثلاثة
أيام) متتابعة (في كفارة يمين) علمت ان ابتداء حيضها بالليل تصوم
خمس عشرة (لاحتمال ان يوافق ابتداء صومها لأربع عشر من طهرها
فلا يجزئها صوم يومين لعدم المتابع ثم لا يجزئها عشرة ثم تجزئها ثلاثة مص
أي لان هذه الثلاثة طهر يقينا وقد صامت متتابعة فصحت عن كفارة
اليمين وانما لم يؤخذها يوم مما بعد العشرة مع اليومين قبلها لان الحيض
ها يقطع المتابع لانها يكتفي بصوم ثلاثة متتابعة عن الحيض بخلاف
الشهرين في كفارة القتل (او تصوم ثلاثة أيام ثم تفطر عشرة ثم تصوم
ثلاثة) اتفقنا بان إحدى الثلاثين وافقت زمان طهرها تجاوزت عن
الكفارة محيط (وان لم تعلم) ان ابتداء حيضها بالليل (تصوم ستة عشر)
يجوز ان الباقي من طهرها حين شرعت في الصوم يومان فلا يجزئان
لاقطاع المتابع ثم لا يجزئها في أحد عشر ثم تجزئ في ثلاثة والجملة ستة
عشر تأخرها (او تصوم ثلاث وتفطر تسعة وتصوم أربعة) لا تخاف ان
اليوم الثالث من الثلاثة الأولى وافق ابتداء حيضها ففسد اليوم المأخر
عشر وهو اول الأربعة الأسير فإذا صامت بعده ثلاثة وصمت

متابعة في طهر يقينا (اوعلى قلبه) بان تقدم الاربعة وتأخر الثلاثة
 (وان وجب عليها قضاء عشرة من رمضان تصوم ضعفا) اذا علمت
 ان ابتداء حيضها بالليل والا فاحدا وعشرين اى لاحتمال ان يوافق اول
 القضا اول الحيض فيفسد صوم احد عشر ثم يجزئها صوم عشرة ثم
 (اما) ان تصوم (متابعا) كما ذكرنا عشرة بعد عشرة (او تصوم
 عشرة في عشرة من شهر مثلا) كالعشر الاول من رجب (ثم تصوم
 مثله في عشر آخر من شهر آخر) كالعشر الثانى من شعبان للتيقن بان
 احدى العشرتين طهر لكن هذا اذا كان دورها في كل شهر كما في
 التارخاويه والا فيجزئها ان تصوم عشرة ثم تقطر خمسة عشر ثم تصوم
 عشرة نامل (وهذا الاخير) اى صوم الضعف في عشر آخر من شهر
 آخر (يجزئ فيما دون العشرة ايضا) اى اذا كان عليها قضاء تسعة
 من رمضان مثلا تصومها في عشر من شهر ثم تصومها في عشر
 آخر من شهر آخر وكذا الثمانية والاقول وانما خص ذلك بالآخر لان قضاء
 الضعف متابعا لا يكفي فانها لو صامت ثمانية عشر ضعف التسعة احتمل
 ان يوافق اول الحيض اول القضاء فتصوم عشرة لانجزئها ثم ثمانية فيجزئها
 ويبقى عليها يوم آخر وكذا لو كان عليها ثلاثة مثلا فصامت ضعفا ستة
 لا يجزئها شئ منها لاحتمال وقوعها كلها في الحيض وكذا الاربعة
 والخمسة نعم لو علمت ان حيضها ثلاثة اواربعة مثلا من كل شهر وباقية
 طهر ولا تعلم محلها فقضتها موصولة تصوم ضعف ايامها ويجزئها
 او تصومها في عشر من شهر ثم تصوم مثله في عشر آخر من شهر
 آخر (وان طأقت رجعا) ولا تعرف مقدار حيضها في كل شهر (يحكم
 بانقطاع الرجعة بمضى تسعة وثلاثين) لاحتمال ان حيضها ثلاثة وطهرها
 خمسة عشر ووقوع الطلاق في آخر اجزاء الطهر فتقضى العدة بثلاث
 حريض بينها طهر ان كما في التارخاويه (وهذا) المذكور من اول الفصل
 الى هنا (حكم الاضلال العام) اى اضلال العدد والمكان بحيث تكون
 (هـ)

في كل يوم مترددة بين الحيض والطمهر (وما يقرب به) أي ما يقرب من
 العام كان علمت عدد أيامها لم يكن أضلت مكانها في جميع الشهر كما مر
 تميله وحكمه (وأما المغاص) وهو الاضلال في المكان فقط كان علمت
 عدد أيامها واضلت مكانها في بعض الشهر كالعشر الأول منه مثلا
 والاضلال في العدد فقط مع العلم بالمكان (فوقوف على مقدمة وهي
 أراضات امرأة أيامها في ضعفها أو أكثر ولا تبقي) هي (في يوم منها
 بحيض) كما إذا كانت أيامها ثلاثة فاضلتها في ستة أو أكثر (بخلاف ما
 إذا اضلت في أقل من الضعف مثلا إذا اضلت ثلاثة في خمسة فاتها
 تبقي بالحيض في اليوم الثالث) من الخمسة فاته أول الحيض أو آخره
 أو وسطه بيقين فتترك الصلاة فيه (فتقول) في التفرع على ذلك وهو
 أيضا من اضلال المكان مع العلم بالعدد (ان علمت ان أيامها ثلاثة
 فاضلتها في العشرة الأخيرة من الشهر) بان لم يغلب على ظنها موضعها
 من العشرة (تصلي من أول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة) أو لكل
 صلاة على الاختلاف بين المشايخ تأخيرها (ثلاثة أيام) للتردد فيها
 بين الحيض والطمهر بحيث (ثم تصلي بعدها إلى آخر الشهر بالافتسار لوقت
 كل صلاة) للتردد فيه بين الحيض والطمهر والخروج من الحيض محبط
 (إلا إذا تذكرت وقت خروجها من الحيض) بان تذكرت انها كانت
 طمهر في وقت العصر مثلا ولا تدري من أي يوم (فتغتسل في كل
 يوم في ذلك الوقت مرة) فتصلي الصبح والطمهر بالوضوء للتردد بين
 الحيض والطمهر ثم تصلي العصر بالغسل للتردد بين الحيض والخروج منه ثم
 تصلي المغرب والعشاء والوتر بالوضوء للتردد بين الحيض والطمهر ثم تفعل
 هكذا في كل يوم مما بعد الثلاثة (وإن) اضلت (أربعة) في عشرة
 تصلي أربع من أول العشرة بالوضوء ثم بالافتسار إلى آخر العشرة (
 لما ذكرنا) وقس عليه الخمسة (إذا اضلتها في ضعفها فتصلي خمسة من أول
 العشرة بالوضوء والباقي بالغسل (وإن) ضللت عددا في أقل من ضعفه كما لو

اضلّت (ستة في عشرة تتيقن بالحيض في الخامس والسادس) فتدع الصلاة فيها لانها اخر الحيض او اوله او وسطه (وتنفعل في الباقي مثل ما سبق) فتصلي اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم اربعة من اخرها بالغسل لوهم خروجها من الحيض في كل ساعة منها محيط (وان) اضلّت (ساعة فيها) اى في العشرة (تتيقن في اربعة بعد الثلاثة الاول بالحيض) فتصلي ثلاثة من اول العشرة بالوضوء ثم تترك اربعة ثم تصلي ثلاثة بالغسل (وفي) اضلال (الثمانية) في العشرة (تتيقن بالحيض في ستة بعد) اليومين (الاولين) فتدع الصلاة فيها وتصلي يومين قبلها بالوضوء ويومين بعدها بالغسل (وفي) اضلال (التسعة) في عشرة تتيقن (بتأنيته بعد الاول) انها حيض فتصلي اول العشرة بالوضوء وتترك ثمانية وتصلي اخر العشرة بالغسل * ولم يذكر اضلال العشرة في مثلها لانه لا يتصور ثم اشار الى الاضلال بالعدد مع العلم بالمكان بقوله (وان علمت انها تطهر في اخر الشهر) بان كانت لا تدري عدد ايامها لكن علمت انها تطهر من الحيض عند انسلاخ اخر الشهر (فانت) في بعض النسخ قال اى فتصلي الى (عشرين في طهر يمين) ويانها زوجها لان الحيض لا يزيد على عشرة (ثم في ساعة بعد العشرين تصلي بالوضوء) ايضا لوقت كل صلاة (لشك في الدخول) في الحيض لانها في كل يوم من هذه السبعة متحدة بين الطهر والدخول في الحيض لاحتمال ان حيضها الثلاثة الناقية فقط او مع شيء مما قبلها او جميع العشرة (وتترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة للتيقن بالحيض ثم تغتسل في اخر الشهر) غسلا واحدا لان وقت الخروج من الحيض معلوم لها وهو عند انسلاخ الشهر تاريخا به (وان علمت انها ترى الدم اذا جاوز العشرين) اى علمت ان اول حيضها الزم الحادي والعشرون (ولا تدري كم كانت) عدة ايامها (تدع الصلاة ثلاثة بعد العشرين) لان الحيض لا يكون اقل من ثلاثة (ثم تصلي بالغسل الى اخر الشهر) (لوهم)

وهم الخروج من الحيض وتعبد صوم هذه العشرة في عشرة أخرى
 ن شهر آخر محيط (وعلى هذا يخرج سائر المسائل) ومن رام الزيادة
 إلى ذلك فليرجع إلى المحيط والتأخرات (وإن اضلت مادتها في النفاس
 إن لم يجاوز الدم أربعين قطا) أي كله نفاس كيف كانت عادته
 ونترك الصلاة والصوم لما عرفت في الفصل الثاني فلا تفتى شيئا من
 الصلاة بعد الأربعين (فإن جاوز) الأربعين (تحرى) بفتح أوله أصله
 تحرى (فإن لم يلق طهرها على شيء) من الأربعين أنه كان مادة لها
 (قضت صلاة الأربعين) لجواز أن نفاسها كان ساعة تأخراته ولأنها
 لم تعلم كم مادتها حتى ترد إليها عند المجاوزة على الأكثر (فإن قضتها في
 حال استقرار الدم تعبد بعد عشرة أيام) لاحتمال حصول القضاء أول
 مرة في حالة الحيض والاحتياط في العبادات واجب تأخراته ﴿ تعبد ﴾
 لم أر من ذكر حكم صومها إذا اضلت مادتها في النفاس والحيض معا
 وتخرجه على ما مر أنها إذا ولدت أول ليلة من رمضان وكان كاملا
 وعلمت أن حيضها يكون بالليل أيضا تصوم رمضان لاحتمال أن نفاسها
 ساعة ثم إذا قضت موصولا تفتى تسعة وأربعين لأنها تقطع يوم
 العيد ثم تصوم تسعة تعتمل أنها تمام نفاسها ولا تجزئها ثم خمسة عشر
 هي طهر فتجزي ثم عشرة تعتمل بالحيض ولا تجزي ثم عشرة عشر هي
 طهر فتجزي وبالجملة تسعة وأربعون صحيح منها ثلاثون ولو ولدت نهارا
 وعلمت أن حيضها بالنهار أو لم تعلم تفتى اثنين وستين لأنها تقطع يوم
 العيد ثم تصوم عشرة لا تجزي لاحتمال أنها آخر نفاسها ثم تصوم
 خمسة وعشرين تجزئها منها أربعة عشر وله تجزي أحد عشر ثم
 تصوم خمسة وعشرين كذلك فتدبر ما في الشهرين ثمانية وعشرون
 ثم تصوم يومين تمام الثلاثين والجملة اثنين وستين وعلى هذا يستخرج
 حكم ما إذا قضته موصولا وما إذا كان الشهر ناقضا وما إذا سلم عدد
 أيام حيضها فقط وغير ذلك عند التأمل ومنه يتبين ما مر من القواعد

والفروع والله تعالى الموفق (وان اسقطت سقطا ولم تدركه مستين
 الخاق اولا بان اسقطت في المخرج مثلا وكان حيضها عشرة وطهرها
 عشرين ونفاسها اربعين وقد اسقطت (في اول يوم) من اول ايام
 حيضها ترك الصلاة عشرة) لانها فيها اما حائض او نفاس لان السقط
 ان كان مستين الخاق فهي نفاس والا فهي حائض فلم تكن الصلاة واجبة
 عليها بكل حال محيط (ثم تغسل) لاحتمال الخروج من الحيض (وتصلي)
 بالوضوء لكل وقت (عشرين) يوما (بالشك) لتردد حالها فيها بين الطهر
 والنفاس (ثم ترك الصلاة عشرة) بيقين لانها فيها اما حائض او نفاس
 (ثم تغسل) اتمام مدة الحيض والنفاس (وتصلي عشرين) بيقين ثم
 بعد ذلك دأبها حيضها عشرة وطهرها عشرين ان اسقر الدم ولو
 اسقطت بعد مارات الدم في موضع حيضها عشرة) يعني رات الدم
 عشرة على عادتها ثم اسقطت (ولم تدرك ان السقط مستين الخاق اولا
 تصلي من اول مارات) قبل الاسقاط (عشرة بالوضوء بالشك) لان
 تلك العشرة اما حيض ان كان السقط غير مستين واما استحاضة ان
 كان مستينا فلا ترك الصلاة فيها قلت وهذا ان علمت بعاقبتها ظاهر والا
 ترك الصلاة لرؤيتها الدم في ايامها ثم اذا اسقطت ولم يدين حاله يلزمها
 القضاء للشك المذكور (ثم تغسل) لاحتمال الخروج من حيض (ثم
 تصلي بعد السقط عشرين يوما بالوضوء بالشك) لتردد حالها بين النفاس
 والطهر تأرخاويه (ثم ترك الصلاة عشرة بيقين) لانها اما نفاس او حائض
 تأرخاويه (ثم تغسل) لاحتمال الخروج من حيض (وتصلي عشرة
 بالوضوء بالشك) لتردد حالها بين الطهر والنفاس تأرخاويه (ثم تغسل)
 لاحتمال خروجها من نفاس اربعين (ثم تصلي عشرة بالوضوء
 بيقين) اتفق الطهر تأرخاويه (ثم تصلي عشرة بالشك) لتردد حالها
 فيها بين الحيض والطهر ثم تغسل وهكذا دأبها ان تغسل في كل
 وقت تنوهم او وقت خروجها من الحيض او النفاس تأرخاويه ثم اعلم
 (اه)

انه نقل بعضهم عن الخلاصة في تقرير هذه الصورة ان عليها الصلاة
من اول مارات عشرة ايام بالوضوء بالشك ثم تعتسل ثم تصلي بعد
السقط عشريين يوما بالوضوء بالشك ثم تترك الصلاة عشرة يمين ثم
تعتسل وتصلى عشرة بالوضوء باليقين انتهى وان ترى ان في اخر العبارة
مخالفة لما في المتن وقصصنا وعن هذا والله اعلم قال في الفتح وفي كثير
من نسخ الخلاصة غلط في التصوير هنا من النسخ فاجتز منه انتهى
ايكن الذي رايته في نسخة الخلاصة التي عسى واقع لا ذكره المص
في متنه بلا حذف شيء سوى قول المص اخرا ثم تصلي عشرة بالشك
والله تعالى اعلم ﴿ الفصل السادس في احكام الدعاء ﴾ الثلاثة (المذكورة
اما احكام الحيض ثلثا عشر) على ما في النجاة وغيرها واوصلها في
البحر الى اثنين وعشرين (ثمانية بشرك فيها النفاس) واربعة مختصة
بالحيض وجعلها في البحر خمسة (الاول) من المشتركة (حرمة الصلاة)
فرضا او واحدا او سنة او نفلا (والسجدة) واجبة كانت كسجدة
التلاوة او لا كسجدة الشكر وهذا معنى قوله (مطلقا وعدم وجوب
الواجب) نعم المكتوبات والوتر (منها اداء وقضاء) اي من الصلاة
وكذا سجدة التلاوة فلا تجب على المائض والمفساء بالتلاوة او السماع
(ايكن تسكت لها) اذا دخل وقت الصلاة ان تتوضأ وتجلس عند
مسجد بيتها) هو مثل عفته لمصلاة فيه وفيه اشارة الى انه لا يعطى له
حكم المسجد وان مسح عنكاف الرأس فيه (مقدار ما يمكن اداء الصلاة
فيه تسبح وتحمدا) الا تزل عنها عادة العادة وفي رواية يكتب لها
احسن صلاة تصلي (والمعتبر) في حرمة الصلاة وعدم وجوبها (في كل
وقت آخره مقدار المخرجة اي قوسا الله) بدون اكر عند الامام
(فان حاضرت فيه سقط عنها الصلاة) اداء وقضاء (وكذا اذا انقطع
عها يجب قضائها) هذا اذا انقطع لاكثر مدة الحيض والا فلا يجزئ
الغشاء ما لم تدرك زما يسع النسل ايضا (وقد سبق) ان ذلك

(في) الفصل الثالث (فصل الانقطاع وكما) الكاف للمفاجأة اي اول ما
 رات الدم ترك الصلاة مبتدأة كانت او معتادة) هذا ظاهر الرواية
 وعليه اكثر المشايخ وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في غير روايد الاصول
 لان ترك المبتدأة مالم يستمر الدم ثلاثة ايام قال في البحر والصحيح الاول كاعتاده
 (وكذا) ترك الصلاة (اذ جاوز عادتها في عشرة) قال في المحيط وهو
 الاصح وهو قول الميداني وقال مشايخ بلخ تؤمر بالاعتسال والصلاة
 اذا جاوز عادتها واما اذا زاد على العشرة فلا ترك بل تقضى ما زاد على
 العادة كما يأتي (او ابتداء) الدم (فلها) اي قبل العادة فانها ترك
 الصلاة كما راته لاحتمال انتقال العادة (الا اذا كان الباقي من ايام طهرها
 ما او ضم الى حيضها جاوز العشرة مثلا امرأة عادتها في الحيض سبعة
 وفي الطهر عشرين رات بعد خمسة عشر من طهرها دما تؤمر بالصلاة
 الى عشرين) لان الظاهر انها ترى ايضا في السبعة ايام عادتها فاذا
 رات قبل عادتها خمسة يزيد الدم على العشرة واذا زاد عليها ترد الى
 عادتها فلا يجوز لها ترك الصلاة قبل ايام عادتها هذا ما طهره وقال
 المصنف هكذا اطلقوا لكن ينبغي ان يقيد بما اذا لم يسع الباقي من الطهر
 اقل الحيض والطهر والا فلا شك في ان من عادتها ثلاثة في الحيض
 واربعون في الطهر اذا رات بعد العشرين تؤمر بترك الصلاة انتهى
 اي لان ما رات بعد العشرين او استقر حتى بلغ ثلاثا يكون حيضاً قطعاً
 لانه تقدمه طهر صحيح وما بعد هذه الثلاث الى ايام العادة طهر صحيح
 ايضا فيكون فاصلاً بين الدمين ولا يضم الى الدم الثاني وح فلا يكون
 الثاني مجاوزاً للعشرة حتى ترد لعادتها (واو رات بعد سبعة عشر تؤمر
 بتركها) من حين رات لان عادتها سبعة وقد رات قبلها ثلاثة لم زد
 على العشرة فيحكم بانتقال العادة ولا ينظر الى احتمال ان ترى ايضا بعد
 ايام عادتها فترد الى عادتها وتكون الثلاثة استعاضة لانه لا قبل بهيئ
 فاذا ترك الصلاة فيها تأمل (ثم) عطف على قوله وكما رات الدم
 (ترك)

تترك الصلاة (اذا انقطع قبل الثلاثة) اي لم يبلغ اقل مدة الحيض
 (او جاوز بعد العشرة في المعتادة تؤمر بالقضاء) اما المبتدأة فلا تقضى
 شيئاً من العشرة وان حاوزها لان جميع العشرة يكون حيضاً لعدم عادة
 زوالها (وان سمعت السجدة) او تلاها (لا سجدة عليها) لعدم الاهلية
 (الثاني) من الاحكام (حرمة الصوم مطلقاً) فرضاً او نفلاً (اكره)
 يجب قضاء الواجب منه فان رات ساعة من نهار واوقيل الغروب
 فسد صومه مطلقاً (فرضاً او نفلاً) (ويجب قضاؤه) لان النفل يلزم
 اشروع (وكذا او شرعت في صلاة التطوع او السنة تقضى) لما قلنا
 بالافرق بين الشروع في الصوم او الصلاة اقول وهذا
 هو المذكور في المحيط وغيره وفرق بينهما صدر الشريعة فلم يوجب
 في الصوم وصريح في البحر بان ما قاله غير صحيح لما في
 النسخ والنهاية والاستيعاب من عدم الفرق بينهما ومثله في الدرر
 (و) لو شرعت في صلاة الفرض فحضت (لا) تقضى لان صلاة
 الفرض لا تجب باشروع وقد اسقط الشارع عنها ادائها وكذا قضاءها
 لعرج بخلاف صوم الفرض فانه واجب القضاء (وكذا اذا اوجبت)
 النذر (على نفسها صلاة او صوماً في يوم لحضت فيها) الاولى فيه
 في اليوم (يجب القضاء) لصحة النذر (واوجبها في ايام الحيض)
 ان قالت الله على صوم او صلاة كذا في يوم حيضى (لا يلزمها شيء)
 عدم صحة النذر (والثالث حرمة قراءة القرآن واودون اية) كما صححه
 صاحب الهداية وقاضى خان وهو قول الكرخي وقال الطحاوى يباح
 مادونها وصححه في الخلاصة ورجع في البحر الاول اقواله صلى الله عليه
 وسلم لا تقرأ الحائض ولا الجنبت شيئاً من القرآن (اذا قصدت القراءة
 ان لم تقصد) بل قصدت اسماء او الذكر (من الاية الطويلة كذلك)
 في تحريم وهذا هو المفهوم من اكثر الكتب كالمحيط والخلاصة فادناه الص
 (و) اما عدم قصد القراءة (في القصيرة) قال في الخلاصة كما يرى

على اللسان عند الكلام (كقوله تعالى ثم نظر) او لم يولد (او مادون
الاية كبسم الله للتيين) عند ابتداء امر مشروع (والحمد لله للشكر فيجوز)
كذا في الخلاصة ومقتضاه ان قصد التين او الشكر في بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين لا يجوز لان كلا اية تامة غير قصيرة الا التي في
سورة النمل فانها بعض اية لكن صرح الزيلعي بانه لا بأس بذلك بالاتفاق
ونقل في الفتح كلام الخلاصة ثم قال وغيره اى غير صاحب الخلاصة
لم يقيد عند قصد التاء والدعاء بمادون الاية فصرح بجواز قرأه الفاتحة
على وجه التاء والدعاء انتهى وفي العيون لابي الايث واو قرأ الفاتحة على
سبيل الدعاء او شيئا من الابات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا
باس به انتهى واختاره الخواص وفي غايه البيان انه المختار لكن قال
الهندواي لا فني بهذا وان روى عن ابي حنيفة انتهى ومفهوم ما في
العيون ان ما ليس فيه معنى الدعاء كسورة ابي لهب لا تؤثر فيه نية الدعاء
وهو ظاهر ومفهوم الرواية معتبر ورجح في البحر ما قاله الهندواي وهو
ما مشى عليه المصنفون لكن حيث صحت ان الجواز مروى عن صاحب
المذهب ورجحه الامام الخواص وغيره فبني اعتقاده وهو المتبادر من
كلام الفتح السابق (والمعلة) اذا حاضرت ومثلها الجنب كما في البحر عن
الخلاصة (تقطع بين كل كائين) هذا قول الكرخي وفي الخلاصة
والنصاب وهو الصحيح وقال الطيحاوي تعلم نصف اية وتقطع ثم تعلم
نصف اية لان عند الحزمة مقبلة باية تامة كما في النهاية لكن اعترضه
في البحر بان الكرخي يمنع مما دون نصف اية وهو صادق على الكلمة
واجاب في التمرينات وان منع مما دون نصف اية لكننه مقيد بما به يسمى
قارئاً وبالكلمة لا يورد قارئاً انتهى ولذا قال يعقوب باشا ان مراد الكرخي
مادون الاية من المركبات لا المفردات لانه جوز المعلمة تعاليمه كلمة كلمة
انتهى ونماه فيما علة على البحر (وتكره قراءة التوراة والانجيل والزبور)
لان الشكل كلام الله تعالى الاما بدل منها زيلعي وهو الصحيح خلافا لما
(و)

الخلاصة من عدم الكراهة كما في شرح الشبهة وتعمده فيما علقناه على
بحر ويظهر منه ان ما نسخ حكمه وتلاوته من القرآن كذلك بالاول اذ
تبدل فيه خلافا لما بحثه الخبير الرملي (ونفسل الفهم لا يفيد) حل القراءة
كذا غسل اليد لا يفيد حل المس هذا هو الصحيح كما في البحر عن غاية
بيان (ولا يكره التمجى) بالقرآن حرفا حرفا او كلمة كلمة مع القطع كما مر
(و) لا (قراءة الفتوى) في ظاهر المذهب كما قدمناه (و) لا (سائر
لاذكار والدعوات) لكن في الهداية وغيرها في باب الاذان استحباب
لوضوء اذكر الله تعالى وترك المستحب لا يوجب الكراهة بحر (و) لا
(انظر الى المصحف) لان الجنابة لا تجعل العين قبيح (والرابع حرمة مس
ما كتب فيه اية تامة) فلا يكره ما دونها كما في القسمين فالت ويطبخ
ان يجري فيه الخلاف المار في القراءة بالاول لان المس يحرم بالحدث الاصغر
بخلاف القراءة فكانت دونه تامل وفي الدر واختلفوا في مسه بغير اعضاء
الطهارة والمنع اصح (واودرهما اولهما و) مس (كتب الشريعة
كالنفسير والحديث والفقهاء) لانها لا تخلوا من آيات القرآن وهذا التعليل يمنع
مس شروح النحو ايضا فصح لكن في الخلاصة يكره مس كتب الاحاديث
والفقهاء للمحدث عندهما وعند أبي حنيفة الاصح انه لا يكره وفي الدر
والفرغ خص المس باليد في الكتب الشرعية الا التفسير وفي السراج
والاستحباب ان لا ياخذها بالكم ايضا بل يتوضأ كلما احب وهذا اقرب الى
التعظيم انتهى بحر (وبماضه وجملته المتصل) هذا خاص بالمصحف ففي
السراج لا يجوز مس اية في لوح او درهم او حائط ويجوز مس غير
موضع الكتابة بخلاف المصحف فان الكحل فيه تبع القرآن وكذا كتب
التفسير لا يجوز مس موضع القرآن منها وله ان يس غيره كذا في الايضاح
انتهى واقره في البحر (واو مسه) اني ما ذكر (بمقابل منفصل) بكلمة غير
مخفية وهو الصحيح وعليه الفتوى وقبل يجوز بالمتصل به كما في السراج
(واو كذا بهماز) وما ذكره في الكم هو ما في المحبط لكن في الهداية الصحيح

الكراهة وفي الخلاصة وكرهه عامة المشايخ قال في البهر فهو معارض
 لا في المحبط فكان هو اولى وفي الفتح المراد بالكراهة التحريمية (ويجوز
 مس ما فيه ذكر ودعاء) قال ابن القيم واما مس ما فيه ذكر فاطلقة عامة
 المشايخ وكرهه بعضهم قال في الهداية ويكره المس بالكم وهو الصحيح
 وقال في الكافي والمحبط وطائفتهم على انه لا يكره ثم ذكر دأبله فاحسبوا
 (ولكن لا يستحب ولا يكره) المائت (القرآن ولا الكتاب الذي في
 بعض سطوره اية من القرآن وان لم تقرأ) مثل ما اذا كان الصحيفة على
 الارض فقال ابو الايث لا يجوز وقال القدوري يجوز قال في الفتح وهو
 اقبس لانه مس بالعلم وهو واسطة منفصلة فكان ككتاب منفصل الا انه
 يسبه بيده (غسل اليد لا ينفع) في حل المس هو الصحيح كما مر
 (والخامس حرمة الدخول في المسجد) واو للصور بلا مكث (الا في
 الضرورة كالخوف من السبع والاص والبرد والعطش والاول) عند
 الضرورة (ان يتم ثم تدخل ويجوز ان تدخل مصلي العبد) والباينة
 لا في الخلاصة من ان الاصح انه ليس لهما حكم المسجد انتهى الا في
 صحة الاقتداء وان لم تكن الصفوف منصلة كما في الخاتمة (وتزارة القبور)
 صاف على ان تدخل (والسادس حرمة الطواف) واوقع صريح وانما
 وعليها بدنة (والسابع حرمة الجماع واستمتاع ما تحت الازار) يعني ما بين
 سرية وركبة واو بلا شهوة وحل ما عداها مطلقا وهل يحل النظر وما شئت له
 فيه تردد كذا في الدر ورواهما التردد في حواشيا عليه يحل الثاني دون
 الاول (وثالث الحرمة باخبارها) وحرر في البحر ان هذا اذا كانت
 عفيفة او غلب على طمعه صدقها اما لو فاسقة ولم يغلب صدقها
 بان كانت في غير اوان حبيضا لا يقبل قولها اتفاقا (وان جاء معها طائفتان
 اثنا وعليها اثوبة والاستغفار) واو احدها طائفا ولا حر مكرها انه
 الطائعت ومنه سراج (ويستحب ان يصدق بدنها ان كان) الجماع
 (في اول الحيض ونسبه ان كان في اخره) او وسطه كذا قال
 (بعضهم)

بعضهم وقيل ان كان الدم احمر فدينار او اصفر فبنصفه سراج قال
 في البحر ويدل له ما رواه ابو داود والحاكم وصححه اذا واقع الرجل اهله
 وهي حائض ان كان دما احمر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق
 بنصف دينار انتهى قال في السراج وهل ذلك عليه وحده او عليهما
 الط الاول ومصرفه مصرف الزكاة (ويكفر مستحله) وكذا مستحل
 وطى الدبر عند الجمهور مجتئ وقيل لاني المستئين وهو الصحيح خلاصة
 وعليه المول لانه حرام لغيره وقمة في الدر والمهر (والثامن وجوب
 الغسل او التيمم) بشرطه (عند الانقطاع واما الاربعه) المختصة
 بالحيض (واولها تعلق انقضاء العدة به) اما السائل فبوضع الحمل وان
 لم تدم النفاس وصوره في السراج بما اذا قال اذا ولدت فانت طاق فولدت
 لا بد من ثلاث حيض بعد النفاس تأمل (وثانيها الاستبراء) صوره لو
 استبرأ جارية حاملا فقبضها ووضعته عنده وادى وبقي راد اخر في بطنها
 فادم الذي بين الوالدين نفاس ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الثاني سراج وكذا
 او شرى حاملا فولدت قبل ان يقبضها لا بد بعد القرض من حيضة بعد النفاس
 (وثالثها الحكم بالوضوء) ولا يتصور ذلك في النفاس لانه يحصل قبله بالحمل
 سراج (ورابعها الفصل بين طلاق السنة والبدن) لان السنة فحين اراد ان
 يطلقها اكثر من طلقه ان يفصل بين كل طائفتين بحيضة اما انفصل بالنفاس فلا
 يصور لانقضاء العدة بالوضع وله واما الطلاق في النفاس فانه يدعى كالطلاق في
 الحيض كما في الاقاييم وزاد في البحر هائنا ما احتج به الحيض وهو عدم
 قطع التسابع في صوم النفارة وزاد غيره سادسا وسادسا وهما ان اقله
 ثلاثة واكثره عشرة (واما) القسم الثالث وهو (الاستحاضة) فحدث
 (اصغر كالرطاف) وله احكام تأتي في تذييل بحكمه لانه تابع لهذا
 الفصل وسكمل له فهو كالذنب (في حكم الحائض والحائض) الاصغر
 (اما الاول) اي حكم الحائض (فتكافئ نفاس الا انه لا يستعمل في الصلاة
 ولا يحرم الصوم و) لا (الجماع ولو قل الوضوء) نعم لا يجب كونه بعد

ان شرط ثبوت العذر استيعابه لوقت ولو حكما وشترط بقائه وجوده في كل وقت ولو مرة وشترط زواله تحقق الانقطاع التام في جميع الوقت (حتى او انقطاع) بعد الوقت (في اثناء الوضوء او الصلاة ودام الانقطاع الى اخر الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة) اوجود الانقطاع التام (وان ما قبل خروج الوقت الثاني لا يعيد) لعدم الانقطاع التام لان الانقطاع لم يستوعب الوقت الاول ولا الثاني وقد يكون في اثناء الوضوء او الصلاة لانه او انقطع بعد الفراغ من الصلاة او بعد القعود قدر المشهد لا يعيد لزال العذر بعد الفراغ كالشتم اذا راي الماء بعد الفراغ من الصلاة يخرج من المبرح لكن قوله او بعد القعود من المسائل الاثني عشر به وفيها الخلاف المشهور (واو عرض) الحدث ابتداء (بعد دخول وقت فرض انظر الى اخره) رجاء الانقطاع وعيادته الترخايبه ينبغي له ان ينظر الى (فان لم ينقطع يتوضأ ويصلي ثم ان انقطع في اثناء الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة) لانه لم يوجد استيعاب وقت تام فلم يكن معذورا وقد صلى بالحدث فلا يجوز (وان استوعب) الحدث (الوقت الثاني لا يعيد لثبوت العذر من ابتداء العروض) والحاصل ان الثبوت والسقوط كلاهما يعتبران من اول الاستمرار اذا وجد الاستيعاب (وانما قلنا من ذلك الحدث اذ لو توضأ من اخره) قبول وعذره منقطع (فسال من عذره نقص وضوءه وان لم يخرج الوقت) لان الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينقص به بل وقع لغيره وانما لا ينقص به ما وقع له كذا في شرح منية المصلي ونحوه في الترخايبه وغيرها وبه علم ان قولهم ان السبيل لا ينقص وضوء المعذور بل لابد معه من خروج الوقت مختص بما اذا كان وضوءه من عذره لانه حدث اخر (وان لم يسلم) عذره بعد وضوءه من غيره (لا ينقص) وضوءه (وان خرج الوقت) لانه ظاهرة كاملة لم يعرض ما فيها (وانما قلنا بعيدا اذ لو توضأ من عذره فعرض حدث اخر ينقص وضوءه في الحال)

لان هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو الاول والغائط سواء بدائع (وان) توشأ من عذره و (لم يعرض) حدث اخر (ولم يسأل من عذره) عند الوضوء ولا بعده (لا ينقض بخروج الوقت) لانه طهارة كاملة قال في البحر ثم انما يبطل بخروجه اذا توشأ على السيلان او وجد السيلان بعد الوضوء اما اذا كان على الانقطاع ودام الى خروج الوقت فلا يبطل بالخروج مالم يحدث حدثا اخر او يسأل انتهى (وان سأل الدم من احد منخره فقط فتوشأ ثم سأل من اخر انتقض وضوءه) في الحال لعروض حدث اخر غير عذره (وان سأل منهما فتوشأ فانقطع من احدهما لا ينقض) مادام الوقت لان طهارته حصلت لهما جردا والطهارة متى وقعت لعذر لا يضرها السيلان ما بقى الوقت ففي هو صاحب عذر بالمنخر الاخر بدائع (والجدرى) يضم اليهم وفهما قروح في البدن فقط وتقيح قاموس (والدمايل) جمع دمل يضم الدال وتقيح الميم مشددة ومخففة وهو الخراج قاموس (قروح) متعدية (لا واحدة حتى لو توشأ وبعضها) سابل وبعضها الاخر (غير سابل ثم سأل انتقض) وضوءه قبل خروج الوقت كما مر في المنخر (ولو توشأ وكلاهما سابل لا ينقض) مالم يخرج الوقت (ولو) توشأ المعذور ثم خرج الوقت وهو في الصلاة يستأنف الصلاة بعد الوضوء (ولا يبنى) على ما صلى منها كما بهله من سعة الحدث (لان الانتقاض) ليس بخروج الوقت بل (بالحدث السابق حقيقة) اي الحدث الموجود حالة الوضوء او بعده في الوقت بشرط الخروج فالحدث محكوم بارتفاعه الى غاية معلومة فيظهر منها مقتضاها لا مستندا كما حقيقة في الفتح (الا ان ينقطع من الوضوء ودام) الانقطاع (حتى خرج الوقت وهو في الصلاة فلا ينقض وضوءه ولا تنفسه) كما قدمناه اثنا عشر البحر (ولو توشأ المعذور بعد واحد ثم سأل عذره انتقض وضوءه) صورته بان الريائي لو توشأ والعذر منقطع ثم خرج الوقت وهو على

وضوءه، ثم جدد الوضوء ثم سال الدم انتقض لان تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يستند به انتهى لان الوضوء الاول لم ينتقض بخروج الوقت لما علمناه انما وانما انتقض بالسبيلان بعد الوقت (وكذا او ترضا الصلاة قبل وقتها) قال بعضهم لا ينتقض والاصح انه ينتقض كذا ذكره الزيلعي مص اقول عبارة الزيلعي هكذا او ترضا اي اصحاب الاعتذار في وقت الظهر للعصر بصحان به العصر في رواية لان طهارتهم للعصر في وقت الظهر كطهارتهم للطهر قبل الزوال والاصح انه لا يجوز لهم ذلك لان هذه طهارة وقعت للطهر فلا تبقى بعد خروجه انتهى وفي الترخايبه لا يجوز بالاجماع هو الصحيح وقد ذكر فيها وفي الزيلعي وعامة المكاتب او ترضا بعد طلوع الشمس له ان يصلي به الطهر عندهما لا عند اي يوسف اي لانه ينتقض عنده بدخول الوقت اما عندهما فلا ينتقض الا بالخروج ولم يوجد به علم ان ما ذكره المصنف مقرر فيما اذا ترضا في وقت صلاة مكتوبة لصلاة بعدها ينتقض تحقق خروج الوقت وكذا لدخول الوقت فلذا قال في الترخايبه لا يجوز بالاجماع اما لو ترضا قبل الوقت في وقت مهيول كما او ترضا قبل الزوال فانه يصلي به الطهر عندهما لانه لا ينتقض بالدخول كما ذكرنا وقد صرح بحكم المسائلين كذلك في الهداية فتنبه (وان قدر المذنب على منع السبلان بالربط ونحوه يلزمه ويخرج منه العذر بخلاف الخائض كما سبق) في الفصل الاول (وان سال عند السجود ولم يسلم بسنونه) يخرج بحاقه (بومئ قائما او قاعدا) لان ترك السجود اهون من الصلاة مع العذر فان الصلاة بلياء لها وجود حالة الاختيار في الجملة وهو في التنقل على الدابة ولا يجوز مع العذر بحال حالة الاختيار فتح (وكذا لو سال عند القيام) دون القعود (يصلي قاعدا كما ان من يحجز عن القراءة او قام) لا لو قعد (يصلي قاعدا) ويقرأ لان القعود في معنى القيام (بخلاف من) كان يحث (او اسلم) وصلى (ام يسلم) ولو صلى قائما او قاعدا سال (فانه لا يصلي مستلقا) لان الصلاة (كما)

كما لا يجوز مع الحدث الا لضرورة لا يجوز مستلقيا الا لما فاسدوبا ورتج
الاداء مع الحدث لما فيه من احراز الاركان قح (وما اصاب ثوب المحدث
اكثر من قدر الدرهم فعليه غسله ان كان مفيدا) بان لا يصيبه مرة اخرى
قال في الخلاصة وعابه الفتوى (وان كان بحال او غسله بحس ثانيا
قبل الفراغ من الصلاة جاز ان لا يغسله) وهو المختار وقيل لا يجب غسله
كالتأويل للضرورة وقيل ان اصابه خارج الصلاة بغسله وفيها لا لعدم امكانه
التحرز عنه وفي المجتبى قال القاضي او كان بحال يبقى طاهرا الى ان يفرغ
لا الى ان يخرج الوقت فعندنا يصلي بدون غسل وعند الشافعي لا لان
الطهارة مقدرة عندنا بفروج الوقت وعنده بالفراغ قح ملخصا وقيل
ان كان مفيدا بان لا يصيبه مرة اخرى يجب وان كان يصيبه المرة بعد
الاخرى فلا واختاره السرخسي بعرفات بل في البدائع انه اخبار مشايخنا وهو
الصحيح انتهى فان لم يحمل على ما في المتن فهو ايسر على المحدثين
والله المبرر لكل مسير والحمد لله اولا واطرا وظاهرا وباطنا وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين

قال الشارح رحمه الله تعالى وكان الفراغ من هذا الشرح المبارك ان شاء
الله تعالى نهار الاثنين الثالث بقين من ذي القعدة الحرام سنة احدى
واربعين ومائتين والف على يد مؤلفه الفقير محمد امين ابن عمر طابدين
في شهر امين والحمد لله وحده وصلى الله
على من لا نبي بعده امين

وكان عام طبعه في مطبعة المعارف في ولاية سورية
الجليلة في اوائل شهر رجب الفرد عام
الثلثين وثمانمائة والف

To: www.al-mostafa.com